المناهج اللغوية
بين تقويم المحدثين ومعايير علم اللغة

أ. د. سعود بن عبد الله بن محمد آل حسين التميمي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة -كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

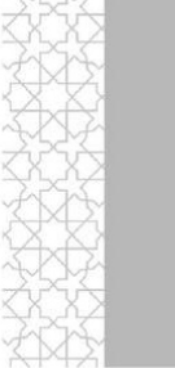

المناهج اللغوية بين تقويم المحدثين ومعايير علم اللغة

أ. د. سعود بن عبد الله بن محمد آل حسين التميمي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة -كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٩/ ٢/ ١٤٤٦هـ تاريخ قبول البحث: ٢٦/ ٤/ ١٤٤٦هـ

الملخص:

انصبّ اهتمام كثير من المحدثين في علم اللغة ،على الحديث عن المناهج اللغوية التي اتبعها القدماء في وصف أنظمة العربية ، فكثرت التآليف في هذا الباب، و صارت السمة الغالبة على البحوث والمؤلفات في علوم العربية في هذا العصر، هي إعادة النظر فيما دونه اللغويون والنحاة منهجاً وتقويما، ونتج عن إعادة النظر هذه الاشتغال بنقد مناهج القدماء ،فظهرت مؤلفات وبحوث كثيرة تتضمن نقداً عظيماً لمناهج دراسة العربية ، وكثرة ذلك النقد وتشعبه بحاجة إلى تقويم وإعادة نظر، بناء على ما يتوافر في علم اللغة الحديث من معايير، يمكن أن يكون لها الكلمة الفصل في تقويم ذلك النقد؛ لأن غياب المعايير في ذلك النقد، جعله على غير أسسٍ صحيحة ، وكان سبب هذا فيما أرى:

١. أنّ النصوص التي تتحدث عن المنهج، وتاريخ العلم ،عند القدماء قليلة ومتناثرة.
٢. أنّ كثيراً ممن تحدثوا عن مناهج القدماء تأثروا بدراسة اللغويين للغات الحديثة وكان موقفهم موقف من يقيس لغة على لغة ، لا موقف من يطبق اشتراطات علم اللغة الحديث في دراسة الكلام البشري.

تلك هي مشكلة البحث : نقد كثير لمناهج اللغويين والنحاة دون استحضار للمعايير وخصائص العربية ؛مما يحوج إلى إعادة النظر في ذلك التقويم .

الكلمات المفتاحية: مناهج اللغويين، التقسيم الزماني والمكاني، تعدد الأنظمة، العرفية والفردية في الدلالة .

Linguistic Methods between the Evaluations of Modernists and the Standards of Linguistics

Dr. Saud bin Abdullah bin Mohammed Al Hussein Al Tamimi
Department of Grammar, Morphology and Jurisprudence of Language, College of Arabic Language, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Abstract:

Many Modernists focused on the linguistic methods that the Ancients followed in describing the Arabic systems. Therefore, the authorship was increased in this area and the review what linguists and grammarians wrote become the dominant feature of research and writings in the Arabic sciences in this era in both method and evaluation. The result of this review criticized the ancients' methods, so many books and researches appeared that included a great criticism of the methods of studying Arabic. This abundance of criticism needs to be evaluated and reviewed, based on available standards of modern linguistics, which can have the final say in evaluating that criticism, because the absence of standards in that criticism made it not based on right foundations. The reasons of this, in my opinion, were:

1. The texts that wrote about the methodology and history of science among Ancients are few and scattered.
2. Many of those who wrote about the methods of the ancients were influenced by the linguists' study of modern languages, and they measured one language against another.

This is the problem of the research: numerous criticisms were focused on the methods of linguists and grammarians without considering the standards and characteristics of Arabic; which requires reconsidering that evaluation. This research.

Keywords: Methods of linguists, divisions of time and place – multiple systems.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله ،وصحبه أجمعين، أما بعد...

فلقد اتسم نتاج العصر الحديث العلمي في علوم العربية – لغة ونحواً وصرفاً – بإطالة النظر، وكثرة الكتابات والمؤلفات في موضوعات لم تكن تحظى عند القدماء بعناية كبيرة في وصفها، وتشقيق القول فيها وتفصيله، ألا وهي الحديث عن المنهج، وتاريخ العلم، فالمنهج ووصفه ،وتعيينه، والتعليل لجودته ،وصحة مبادئه ،وسلامة نتائجه ،لم يكن ظاهراً في حديث القدماء ظهور ما نتج عن ذلك المنهج من نتاج علمي في ضبط قوانين العربية، ووصف نظامها ،وجمع مادتها اللفظية، وكذلك الحديث عن تسلسل الأفكار زمناً، و تتابع التآليف تاريخاً، فلم يهتم القدماء بتدوين تاريخ علم الأصوات، و تاريخ علم الصرف، و تاريخ النحو، وتاريخ المعجم، اهتمامهم بهذه العلوم ذاتها في وصف أنظمتها، وتحرير القول في مصطلحاتها، و تعيين المحددات الدلالية في حدودها، وعرض تباين وجهات النظر في قضاياها؛ لأن القدماء انصرفوا إلى موضوع العلوم وميدانها، وضبط النظام اللغوي وصفاً، ومعياراً في جميع مستويات الدراسة اللغوية، صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالةً، فتوصلوا إلى هذا النتاج الفكري العظيم ،و إلى تلك الجهود الضخمة في التأليف –على اختلاف في مستوى النضج فيما توصلوا إليه في تلك المستويات– فما توصلوا إليه في مستوى جمع المادة، ووصف الأنظمة الصوتية، والصرفية ،والنحوية، يفوق بكثير ما توصلوا إليه في الجانب الدلالي الذي هو فيما أزعم أضعف حلقات الدراسة العلمية في اللغة

العربية عند القدماء، وحسبي أن أشير إلى المعايير الدلالية التي وضعها بعض القدماء فأدنى تأمل فيها سيظهر عدم إحكام القول في مسائل الدلالة.

صحيح أننا لا نعدم مؤلفات تضمنت حديثاً عن المنهج كقول سيبويه رحمه الله: " وإنما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر"(١) وكقول أبي عمرو بن العلاء لابن نوفل: " أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب؟ قال: أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"(٢) فهذان النصان نموذجان.

للحديث القليل عن المنهجية التي تظهر تطبيقاً وتقل تنظيراً في تراثنا اللغوي، ولو تأملنا النصوص التي تتحدث عن تاريخ علوم العربية، فإننا سنظفر بشيءٍ ليس بقليل، فالمتأمل في كتاب كالخصائص لابن جني، والصاحبي لابن فارس، والاقتراح والمزهر للسيوطي، ومقدمة تهذيب اللغة التاريخية لعلم اللغة التي وضعها الأزهري، سيظفر بحديث عن المنهج، وعن تاريخ العلوم اللغوية. ولكن هذه الجهود وغيرها ضئيلةً رغم أصالة ما فيها، إذا قيست بالنتاج العلمي في علوم العربية ذاتها معجماً و أصواتاً وصرفاً ونحواً.

وفي العصر الحديث انصبّ الاهتمام كثيراً عند المحدثين على المنهج والتاريخ، فكثرت التآليف فيهما فصارت السمة الغالبة على البحوث والمؤلفات في علوم العربية، هي إعادة النظر فيما دونه اللغويون والنحاة منهجاً وتاريخاً، ونتج عن إعادة النظر هذه الاشتغال بالمنهج وتاريخ العلم ،فظهرت مؤلفات وبحوث كثيرة

---

(١) الكتاب ٣/٦٢٣.

(٢) المزهر ١/١٤٦.

،أغلبها تتضمن نقداً عظيماً غير مقبول ،وغير قائم على أسسٍ صحيحة لما صنعه القدماء، ولما قرروه وتوصلوا إليه، وكان سبب هذا فيما أرى:

١. أنّ النصوص التي تتحدث عن المنهج، وتاريخ العلم ،عند القدماء قليلة ومتناثرة، وحينما رجع إليها الباحثون في هذا العصر صاروا في موقف من يفسر، ويستظهر معالم المنهج، فأضحى الحديث عن مناهج القدماء مجالاً للاجتهاد الفردي في التفسير، وعرضةً للتصور الخاطئ، والتقويم الجائر.

٢. أنّ كثيراً ممن تحدثوا عن مناهج القدماء تأثروا كثيراً بمناهج علم اللغة الحديث واشتراطاته في دراسات الكلام البشري للغات الأخرى، غير آخذين في حسبانهم خصائص العربية، والقدماء رحمهم الله انطلقوا من لغةٍ لها خصائص مؤثرة في المنهج الذي يجب أن تدرس به اللغة العربية، وهو ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم والحديث الشريف؛ مما يتطلب حضور المستوى اللغوي لهذين النصين الكريمين، وهذا له تأثيرٌ كبيرٌ في تحديد الهدف من وصف اللغة وتقعيدها، ثم في اختيار المنهج المعياري ،بعد انقضاء مرحلة الوصف.

ولم أطلع على دراسة سابقة وضعت ذلك التقويم والنقد لمناهج القدماء أمام ما استقر في علم اللغة الحديث ، وخصوصا عند دي سوسير في ميزان المعايرة وإعادة النظر، وقد بذلت جهدي في تلك المعايرة ، مقتصرا على بعض القضايا والأمور التي تعرض لها المحدثون ،فحكموا على مناهج القدماء بحكم أرى أنه يخالف ما تقرر في علم اللغة الحديث، وذلك للإجابة عن تساؤلات البحث وهي:

١/ هل منهج نحاة العربية في توظيف كلام العرب، لوصف النظام اللغوي كان سليماً ؟ وهل لجعل ما قلَّتْ في الكلام نماذجه في دائرة الفردية لا العرفية، أثرٌ على سلامة ذلك التوظيف؟

٢/ هل تعدد صور الكلام، يجب أن يؤدي دائماً إلى القول بتعدد الأنظمة ،بغض النظر عن كثرة الكلام وقلته؟

٣/ هل كلُّ تغيرٍ في الكلام ، وتحولٍ إلى مستوىٍ لغويٍ جديد ،يجب بناءً عليه تجديد وصف النظام وتغيير القواعد، دون اعتبار لخصائص اللغة ،ودون خضوع للغاية التي توجب اصطفاء مستوىٍ معين من اللغة؟

٤/ أليس في إدراك اللغويين العرب للفرق في الدلالة بين الفردي والعرفي ،ما يجلِّي بوضوح المنهجية التي انطلقوا منها لمعالجة قضايا العربية ووصف أنظمتها .

إنّ هذه الأسئلة هي التي استدعت الإجابة عليها أن أجعل البحث في أربعة مباحث هي:

المبحث الأول : توظيف الكلام ،وتقسيم المسموع قلة وكثرة.

المبحث الثاني : تعدد الكلام، وتعدد النظام.

المبحث الثالث: التغير في الكلام، وتغير النظام.

المبحث الرابع :الدلالة بين الفردية ،و بين العرفية النظامية.

راجيا من الله سبحانه التوفيق والسداد نعم المولى ونعم النصير.

تمهيد

إنّ المنهج في الاصطلاح ،لا يبتعد عن معناه العرفي المعجمي الذي قرره اللغويون مما تعارفت عليه العرب، يقول ابن فارس رحمه الله: "النون والهاء والجيم أصلان متباينان؛ الأول: النهج: الطريق، ونهج في الأمر أوضحه، وهو مستقيم المنهاج، والمنهج: الطريق أيضاً، والجمع المناهج"[١]، ويقول الجوهري: «هو الطريق الواضح»[٢].

ويعرف د. عبد الرحمن بدوي المنهج تعريفاً اصطلاحياً لا يبتعد عن هذ، يقول: «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفةٍ من القواعد العامة تهيمن على سير العقل ،وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[٣]. إنّ المنهج من خلال هذا التعريف هو الطريق الذي يسلكه اللغوي والنحوي للوصول إلى وصف النظام اللغوي، وتحديد سماته، وهذه المنهجية لم تكن غائبةً عن القدماء، بل كانت حاضرةً وإن لم يتحدثوا عنها بوصف وتعيين. إنّ الباحث حينما يرى صنع الخليل وسيبويه –رحمهما الله– في العين والكتاب سيتضح له أنّ المنهج حاضرٌ عند تأليف الكتابين، فلقد وضع الخليل منهجه على طريق العُرف والعادة الاجتماعية للعربية ،وتنكّب طريق الفرد في الكلام؛ ولذا جمع الألفاظ في دلالتها العرفية الاجتماعية، وترك الدلالة التي منشؤها تصرف الفرد مجازاً وأسلوباً كما سيأتي، كما أنّه في المشتقات ركَّز على ما يؤخذ

---

(١) مقاييس اللغة نهج ٣٦١/٥.

(٢) الصحاح– نهج.

(٣) مناهج البحث العلمي ٥

حفظاً وسماعاً (قائمة) ،ولم يلتفت إلى جمع ما يؤخذ عن طريق القواعد الصرفية كتصريف الأفعال ، والاشتقاق الصغير، وقد صار منهجه هذا منهجاً ومبدأً عاماً، أخذ به اللغويون بعده في المعجم العربي.

وإذا نظرنا في كتاب سيبويه رحمه الله ،فإنّ معالم المنهج ظاهرةٌ واضحةٌ عنده من خلال العمل في وصف اللغة، لا من خلال وصف المنهج الذي اتبعه وارتضاه، وإنْ كنّا لا نعدم عباراتٍ وثيقة الصلة بالمنهج ،كقوله: «وإنّما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلّة والنظائر»[1] وما صنعه سيبويه رحمه الله من دقةٍ في الوصف، وتعليلٍ للأحكام ،وضبطٍ لبعض ما قد حدّ من المصطلحات بعباراتٍ وألفاظٍ ضابطةٍ جامعةٍ مانعةٍ، يدلّل على أنّ المنهج حاضرٌ متبعٌ، ومن أوضح الأمثلة على هذا، تلك الحدود التي وضعها للمهموس والمجهور مثلا.

فقد قال معرفاً المجهور: "فأما المجهورة : حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه ،حتى ينقضي الاعتماد عليه ، ويجري الصوت... وأما المهموس: فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النّفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس"[2].

ففي هذا التعريف للمجهور والمهموس، تظهر الملامح المميّزة لكل صنف، وتظهر لغة العلم الموجزة المختصرة الجامعة المانعة، فالمجهور والمهموس صوتان – إلا أنّ هذا أشبع الاعتماد في موضعه ،والآخر ليس كذلك، وهذا جرى وجرى النّفس معه، وذلك جرى الصوت ،ولم يجر النفس معه، فلا نفس إلا بعد

(١) الكتاب ٦٢٣/٣.

(٢) الكتاب ٤٣٤/٤.

انقضاء الصوت، ثم أورد التدليل بامتحانٍ واختبارٍ تجريبي يظهر الفرق ويبرزه، وهو ترديد الحرف مع جريان النّفس في المهموس.

إنّ الوصول إلى ضبط قوانين العربية ذلك الضبط الشامل في مستويات الدرس اللغوي صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالةً، ما كان له أن يكون ويظهر، ويمثّل علومًا لها حدودها وقواعدها وعللها وأقيستها، لولا وجود المنهج، إنّ حضور المنهج السليم وتحكيمه، هو الذي يوصل إلى نتيجة موفقةٍ وصائبةٍ في وصف أنظمة اللغة، لا بل في الدراسة العلمية في كلّ الفنون، والمنهج العلمي القويم له خصائص وسمات، يقول ديفيد كريستال ملخصاً معالم المنهج القويم : " الوضوح التام ،والانتظام ،والثبات ،و الموضوعية[1]، وإذا كان المنهج عند النحاة واللغويين قد تعرّض للنقد كثيراً، إلا أنّ الأمر في هذا العصر لم يقف عند حد النقد، بل وصل إلى درجةٍ تنفي أن يكون عند القدماء منهجٌ أصلًا، يقول د. محمد عيد –رحمه الله– وهو يتحدث عن المنهج ويقرر مفهومه: المنهج: الطريق الواضح كالمنهج والمنهاج وإنّما يكون الطريق واضحاً علمياً إذا فكّر فردٌ أو جماعةٌ من الأفراد في تحقيق هدفٍ لهم، فتصوروا قبل البداية حلاً يعتمد على أسسٍ متكاملةٍ محكمة التدبير، يترقى بهم تحقيقها من موقفٍ لموقف، فكلّما تقدموا خطوةً خطوةً اقتربوا من هدفهم حتى يصلو إلى الحلّ النهائي الحاسم لما يريدون، وهذه الطرائق الواضحة تحققت الآن في كثيرٍ من الدراسات الإنسانية والتجريبية ....ولا أظنّ أنّ علماء النحو واللغة قد حدث منهم مثل ذلك التدبير المحكم، فقرروا لهم خطةً أو نظريةً اتبعوها وساروا على قوانينها في درس اللغة، واستنباط

(١) أضواء على الدراسات اللغوية د نايف خرما ١٢٥.

القواعد منها "[1]، وهذا الكلام الذي نفى به د محمد عيد رحمه الله المنهجية عن صنيع النحاة واللغويين كلامٌ مرسلٌ بلا تثبّت ولا تحقّق، فهل يمكن لدارس يرى دقّة تفريق لغويي العربية بين العلوم ودقّة وصفهم لميادينها، و جعل كلِّ قضية ومسألة في بابها أنْ ينفي المنهجية عن صنيعهم؟ إنّ أوّل كتابٍ في المعجم العربي ،هو كتاب العين للخليل، وهو نموذجٌ لحضور المنهجية الواضحة عند اللغويين والنحاة، و خصوصاً إذا تأمل فيه المتأمل في وضع مادته وترتيبها وشرحها وطبيعتها، ليت الذي يقرّر انعدام المنهجية عند القدماء تساءل عن نضد الكلمات وترتيبها وإخضاعها للجذر، مع أنّ فيها ما هو مشتق، وفيها ما هو جامد، و ليته نظر في سرِّ اختيار دلالات والاعتناء بها – وهي الدلالات العرفية التي يعيّنها السياق ويحدّدها ،وعدم التعرض لأخرى، وهي الدلالات التي يفرضها السياق ويستحدثها الموقف الكلامي ،وهي الدلالات المجازية، ومعاني النصوص الإجمالية، لو تأمّل وفكّر القائل بنفي المنهجية عن صنيع اللغويين لوجد أنّ المنهجية هي التي دفعت لذلك ،وليس سوى ذلك شيء. ولقد كثر من اللغويين المحدثين الحديث عن منهجية علماء العربية ،و نقدها نقدا اتسع، و تتابع تتابعاً يستدعي العودة إليه وتقويمه، لأنّه من غير المقبول، ولا المعقول ،أن نسمع صوتين متقابلين للحديث عمّا توصل إليه لغويو العربية ونحاتها : صوتٌ هو صوت إكبار، وإعجاب بتلك الجهود التي بذلت في وصف أنظمة العربية صوتاً وصرفاً ونحواً، وجمع مادتها اللغوية ونصوصها، وصوتٌ هو صوت النقد ،والتعنيف للمنهج الذي اتبعه النحاة واللغويون، يقول د نايف خرما : "

(١) رواية اللغة والاحتجاج بها ص ١٠٢.

أمّا ما يتعلق بقواعد اللغة ،فقد قدّم سيبويه خدمةً كبيرةً للغاية في كتابه المعروف بالكتاب، والذي أصبح المرجع لمن أتى بعده من اللغويين، وعلى الرغم من أنّ المنهج الذي اتخذه سيبويه في دراسته للغة العربية منهجٌ وصفيٌ في معظمه .....إلا أنّه وقع في نفس الأخطاء المنهجية التي وقع فيها النحويون الإغريق والرومان من قبل"[1] إنّ مثل هذا الوصف الذي يجمع ثناءً على الجهد المبذول في وصف اللغة وأنظمتها، و يقرُّ بتبريز منقطع النظير آنذاك في جمع مادتها، ثم ينبري ناقداً للمنهج عائباً له ونافياً لوجوده – وهو كثيرٌ مستشرٍ عند المحدثين– لحريٌّ في رأيي بإعادة النظر والدراسة، وليس بأقلّ من هذا ما نجده من تناقضٍ في تقويم ذلك المنهج، فما يعدّ عند بعض المحدثين عيباً في المنهج ،مثل التوسّع في دائرة المسموع لكثير من القبائل، هو عند البعض الآخر يعد تقصيرا؛ لأنّه لم يشمل كلَّ ما نطقت به القبائل العربية ، وإنْ تباين مستوىً وتغيُّرا، وما نقرأه من اعتزازٍ بتلك الجهود العظيمة المبذولة في وصف اللغة في ذلك الزمن المتقدم، يخالطه ذمٌّ للمنهج حيناً بل نفيٌ لوجوده أصلا، وذلك في كلام مضطرب متناقض عن تقرير منهج القدماء، في دائرة تتسع مع تقدم الزمن، ويكثر فيها الخائضون والمقومون في عصرنا الحاضر.

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٩٨-٩٩.

المبحث الأول: توظيف الكلام وتقسيم المسموع قلة وكثرة

إنَّ الأساس الأوَّل في المنهج الذي اتَّخذه اللغويون والنحاة في وصف العربية ،وتحديد أنظمتها هو التعويل على المحسِّ المسموع القابل للملاحظة، وهو الكلام؛ فاللغة موجودةٌ بالفعل في عقول المتكلمين، في صورة نظامٍ متعارفٍ عليه بين المتكلمين ،وصورة ذلك النظام هي الكلام الذي ينطلق مما تُعورِف عليه واصطُلِح عليه من الأنظمة- ولولا الانطلاق مما تُعورِف عليه لما تمّ التفاهم، ولا ريب في أنّ الاستغناء في الدراسات العلميةعن دراسة الأشياء المجرّدة ،بدراسة الأشياء الظاهرة أسهل وأجدى لأنّه أقرب تناولاً وأيسر ملاحظةً، وقد عرَّف ابن جني اللغة منطلقاً مما هو ظاهرٌ منها، فقال: «اللُّغة أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم»(١)، ويقول ابن خَلدون: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلِّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعلٌ لسانيٌّ ناشئٌ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بدّ أنْ تصير ملكةً متقررةً في العضو الفاعل لها، وهو اللِّسان، وهو في كلِّ أمَّة بحسب اصطلاحاتهم»(٢).

وقول ابن خَلدون -رحمه الله- «وهو في كلِّ أمّةٍ بحسب اصطلاحهم» أحسب أنَّها إيماءةٌ متميزةٌ والتفاتةٌ رائعةٌ، إلى الحقيقة التي توصل إليها المحدثون في اكتمال معالم التفريق بين اللُّغة ،وبين الكلام وإيضاحها، فالمتَّفق والمصطلح عليه ،هو النظام الذي إنْ مثَّله الأداء الفرديُّ بغير مخالفة فهو صورة اللُّغة، وإنْ خالفه بقي في جانب الفرد، وهذا هو الأسلوب، وليس اللُّغة، يقول دي

(١) الخصائص ٣٤/١

(٢) تاريخ ابن خلدون ٧٥٣/١.

سوسير: «إنَّ الفصل بين اللُّغة والكلام ،يعني الفصل بين ما هو اجتماعيٌ وما هو فردي، فاللُّغة ليست وظيفة الفرد، بل هي نتاجٌ يهضمه الفرد بصورة سلبية.. أما الكلام فعلى العكس من ذلك فهو فعلٌ فرديٌّ وهو عقليٌّ مقصود»(١).

ويقول أيضاً: إنّ اللُّغة هي أداة الكلام وحصيلته ،ولكنَّ اعتماد أحدهما على الآخر، لا يمنع من كونهما شيئين متميزين تماماً؛ اللغة موجودة على هيئة ذخيرة من الانطباعات مخزَّنة في دماغ كلِّ فردٍ من أفراد مجتمعٍ معين، ويكاد ذلك يشبه المعجم الذي توزَّع منه نسخ على كلِّ فرد في المجتمع، فاللّغة لها وجودٌ في كلِّ فرد، ومع ذلك فهي موجودة عند المجموع»(٢).

وما توصل إليه دي سوسير ليس غائباً عند القدماء ؛ ولذلك اختلف منهجهم في التعامل مع المسموع من النصوص ،وفي تقدير وظيفتها. اختلافاً باينه موقف المحدثين من النصوص المسموعة وتقدير وظيفتها، وإذا كان ما توصل إليه دي سوسير له شواهد عملية تدلُّ على أنَّ القدماء كانوا يراعونه في منهجهم ،فإنَّ الإمام عبد القاهر الجرجاني قد صرَّح بالتفريق بين وظيفتي النصِّ، فهو عنده يمثِّل النظام اللغوي من جهة، ومن جهة يمثِّل ملكة الفرد، وإرادته وقدرته في تأليف الكَلِم ونظمها، يقول: اعلم أنَّا إذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام إلى قائله، لم تكن إضافتنا له من حيث هو كَلِم وأوضاع لغةٍ، ولكنْ من حيث تُوخِّي فيها «النظم» الذي بيّنا أنّه عبارةٌ عن

---

(١) علم اللغة٣٢.

(٢) السابق ٣٨.

تَوخِّي معاني النحو في معاني الكَلِم، وذلك أنَّ من شأن الإضافة الاختصاص، فهي تتناول الشيء من الجهة التي تختصُّ منها بالمضاف إليه، فإذا قلت: «غلام زيد»، تناولت الإضافة «الغلام» من الجهة التي تختصُّ منها بزيد، وهي كونه مملوكًا.....

وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي لنا أنْ ننظر في الجهة التي يختص منها الشعر بقائله،

وإذا نظرنا وجدناه يختصُّ به من جهة توخِّيه في معاني الكلم التي ألّفه منها، ما توخاه من معاني النحو، ورأينا أنفُس الكلم بمعزلٍ عن الاختصاص، ورأينا حالها معه حال الإبريسم مع الذي ينسج منه الديباج، وحال الفضَّة والذهب مع من يصوغ منهما الحُليّ. فكما لا يشتبه الأمر في أنَّ الديباج لا يختصُّ بناسجه من حيث الإبريسم، والحليُّ بصائغها من حيث الفضة والذهب، ولكنْ من جهة العمل والصَّنعة، وكذلك ينبغي أنْ لا يشتبه أنَّ الشعر لا يختصُّ بقائله من جهة أنفُس الكَلِم وأوضاع اللغة.

وتزداد تبَيُناً لذلك بأنْ تنظر في القائل إذا أضفته إلى الشعر، فقلت: «امرؤ القيس قائل هذا الشعر»، من أين جعلته قائلاً له؟ أمِن حيث قال بالكَلِم وسُمِعت ألفاظها من فيه، أم من حيث صَنَع في معانيها ما صنع، وتَوخّى فيها ما تَوخّى؟ فإن زعمت أنّك جعلته قائلاً له، من حيث إنّه نطق بالكلم، وسمعت ألفاظها من فيه على النسق المخصوص، فاجعل راوي الشعر قائلًا له، فإنّه ينطق بها، ويخرجها من فيه ،على الهيئة والصورة التي نطق بها الشاعر، وذلك ما لا سبيل لك إليه.

فإن قلت: إنَّ الراوي وإنْ كان قد نطق بألفاظ الشعر، على الهيئة والصورة التي نطق بها الشاعر، فإنّه هو لم يبتدئ فيها النسق والترتيب، وإنّما ذلك شيء ابتدأه الشاعر، فلذلك جعلته القائل له دون الراوي"[١].

إنّ هذا النص في تراثنا لجدير بالاحتفاء به، والاستفادة منه، فهو أوَّل نصٍ في تراثنا العربي يُدرك ما توصّل إليه دي سوسير –حسب علمي– ولو انطلق منه الباحثون المحدثون من العرب عند حديثهم عن مناهج علوم العربية وتاريخها ؛لما قرروا ما لا يقبله العقل ،والمنطق الطبيعي للأشياء، ولما عادوا باللّائمة التي لا مبرر لها، والنقد غير الصائب لما قرره القدماء منهجًا وتعليلًا.

وقد وضح د. نايف خرما العلاقة بين اللغة والكلام توضيحًا متميزًا فقال: «إنّ الكلام عمل ،واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك ،واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط، واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يُحسّ بالسمع نطقاً، وبالبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام»[٢].

ولقد عوّل النحاة واللغويون على وصف أنظمة اللغة العربية من خلال الكلام ،يقول د. نوزاد أحمد: «والاتجاه الذي اهتدى به سيبويه إلى دراسة اللغة ،هو أنّ اللغة يبرز وجودها من خلال الاستعمال ،أي التداول الفعلي لها، ويتضح من العبارات التي يستخدمها في كتابه تحديد هذه الخصّيصة»[٣].

---

(١) دلائل الإعجاز ٣٠٣.

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية، ١١٦.

(٣) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٤٢.

إنّ اتخاذ المنطوق بالفعل والاستعمال سمةً وعلامةً على النظام اللغوي الباطن حق لا مراء فيه، واتخاذ وصف اللغة بأنظمتها المتعددة من خلال المنطوق أمرٌ طبيعيٌ فطريٌ لا إخال أحداً ينازع فيه، وعلى هذا فالنصّ هو وجه اللغة الظاهر، وهو ميدان دراستها و وصفها، وإذا كان القدماء والمحدثون من اللغويين فيما أعلم مجمعون على أنّ النصّ هو وجه اللغة الظاهر، والناس لا يتكلمون إلا بجملٍ ونصوصٍ، فهل اللغويون متفقون على النظرة إلى أبعاد النص ؟وما المستوى الذي يكون منه معياراً للنظام؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال هي مبدأ التباين بين القدماء والمحدثين في مدى توظيف النصوص شواهد وحججاً عند وصف الأنظمة، لقد كان القدماء كما قلت يميزون بين ما للفرد، وما للمجتمع من النصوص والشواهد ،فهم يفرقون بين عمل الفرد وأدائه، وبين ما استقرّ عليه النظام العرفي ،فاستبعدوا في اللغة والمعجم كلَّ خروج بالدلالة عن الدلالة العرفية ،فلم يدونوا في المعجم كلَّ انحراف مجازي استعاري عند جمع الألفاظ، يقول ابن الأثير: إنّ المرجع في هذا وما يجري مجراه إلى أصل اللغة ،التي هي وضع الأسماء على المسميات. ولم يوجد فيها أنّ الوجه المليح يسمى شمساً، ولا أنّ الرجل الجواد يسمى بحراً، وإنّما أهل الخطابة والشعر توسعوا في الأساليب المعنوية ،فنقلوا الحقيقة إلى المجاز، ولم يكن ذلك من واضع اللغة في أصل الوضع ؛ولهذا اختصّ كلٌ منهم بشيء اخترعه في التوسعات المجازية[1].

(١) المثل السائر ٨٧.

والنحويون لم يعالجوا الأدوات والجُمل بحسب ما تؤول إليه عند تداول الخطاب، بحسب أغراض الناطقين الفردية ،ففعل الأمر وأسماء الاستفهام لو أخرجها السياق إلى دعاء، أو تعجب فإنّهم يصفونها بحسب ما استقرّ لها في العرف، لا بحسب خروجها من العرف إلى مراد الفرد.

وقد أشار إلى هذا ابن هشام –رحمه الله– حين عرض لأغراض المتكلم في الحذف والذكر، فقال: الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه ،هو ما اقتضته الصناعة ؛وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس ،أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل...، وأما قولهم في نحو «وسرابيل تقيكم الحر» إنّ التقدير والبرد... ففضولٌ في فنِّ النحو، وإنّما ذلك للمفسّر، وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به ،أو للخوف عليه ،أو منه، ونحو ذلك، فإنّه تطفلٌ منهم على صناعة البيان(١).

إنّ معرفة النحاة واللغويين لوظيفة النصّ، وهو أنّه تمثيلٌ للنظام اللغوي ،وتمثيلٌ لإرادة المتكلم ،وملكته، ومقدرته، هو الذي جعل النحاة واللغويين يوظِّفون النصّ التوظيف السليم فهم يستدلون به على جعله ممثلاً للنظام اللغوي الكامن في أذهان الجماعة ،إنْ وافق بناؤه بناء كلام المتكلمين باللغة أو أكثرهم، فإنْ خالف بناؤه بناء كلام المتكلمين أو أكثرهم قصروه على

(١) مغني اللبيب ٨٥٣/١.

الأفراد متكلمين أو رواة، ولذا لم يتحرَّجوا في وصف بعض ما سمعوا بأنّه غلطٌ أو سهوٌ، يقول الخليل رحمه الله:

«وملَّيت السّويق، ومن العرب من يقول ملَّأت السويق، وهذا غلط»[١].

ويقول:

«ويقال للرجل الشجاع : ما يفْري فَرْيه، خفيفةً، ومن ثقَّل فقد غلط»[٢].

ونسب رحمه الله الغلط إلى الراوي أحياناً فقال:

«النّسُّ: السّوق اللطيف، ومن روى بسّاً فقد غلط، لأنّ البسّ من البَسيس وهو دقيق يُلتُّ بالسّمن»[٣].

وهذا الأمر قد فعله سيبويه –رحمه الله– فنسب الغلط إلى المتكلم والراوي، وحيناً إلى بعض الأحياء من العرب، فقال:

«ومن العرب من يقول في ناب: نُويب فيجيء بالواو... وهو غلط منهم»[٤]، ويقول: «واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون»[٥] وعندما ذكر الفراء –رحمه الله– صُنع العرب في «ملّأت» السابقة قال: هو من غلطٍ قد تغلطه العرب»[٦].

---

(١) العين حلو ٣/٢٩٥.

(٢) العين فرو ٨/٢٨٠.

(٣) السابق خبر ٤/٢١١.

(٤) الكتاب ٣/٤٦٢.

(٥) السابق ٢/١٥٥.

(٦) معاني القرآن ٢/٢١٦.

ويقول: «وجاء عن الحسن (الشياطون) وكأنّه من غلط الشيخ، ظنّ أنّه بمنزلة المسلمين والمسلمون»[١].

وقد نسب رواة الحديث إلى المحدِّثين أغلاطاً كثيرة، وكانوا قسمين :فمنهم من يصلحها، ومنهم من كان يبقيها على نحو ما كانت عليه[٢].

إنّ نظرة النحاة واللغويين إلى النصّ وهو أنّه صورة لأداء صاحبه، فربما أخرجه على النظام المألوف، فيكون حينئذٍ صورة للنظام، وربما غلط فيه راوياً أو منشئاً فأخرجه على غير المألوف مما لا يطابق النظام، فيكون غلطاً أو سهواً وقياساً خاطئاً، هذه النظرة هي السائدة عند اللغويين والنحاة ؛لإدراكهم لوظيفة النصّ ،ولإدراكهم بأنّ النصوص عند إنشائها إنّما هي أداء الفرد وعمله؛ ولذا قرروا قواعد اللغة ووصفوا نظامها من خلال ما كثرت نماذجه، وما قل حملوه على الغلط والسهو و ردوه للقواعد بالتأويل، و منهج النحاة هذا ليس بمستغرب فيما تقرر في علم اللغة الحديث، فعلم اللغة الحديث يقرر:

١. اللسان له جانب فردي ،وجانب اجتماعي، ولا يمكن أن نتصور أحدهما بغير الآخر[٣].

٢. أنّ اللسان ينطوي على نظام ثابت، كما ينطوي على عملية التطور[٤].

---

(١) السابق ٢/٢٨٥.

(٢) ينظر هذا في الكفاية في علم الرواية ١/١٨٦.

(٣) علم اللغو دي سوسير ٢٦.

(٤) السابق ٢٧.

٣. أنّ النظر إلى اللغة والكلام من وجهة نظر واحدة أمر بعيد عن الحقيقة[١].

٤. أنّ الكلام هو السبب في تطور اللغة[٢].

إنّ هذه المبادئ المقررة في علم اللغة الحديث، والتي هي في تقديري معايير صائبة، لا يعارضها بل يوافقها و يماشيها ما قام به النحاة واللغويون الأقدمون في منهجهم، حين نظروا إلى أنّ الكلام صورة للنظام الذي يُعْنون بوصفه، وتحديده، ووضع القواعد له، وهو في هذا من اهتمام اللغوي والنحوي، و هو أيضا صورة لأداء الفرد وأغراضه، ومقاصده ،وهو في هذا تعبير عن ملكاته وأسلوبه، وهو حينئذٍ محل عناية البلاغيين، وأهل الأدب، والأسلوب ،وغيرهم ممن تتسع دائرة مباحث الدلالة لاحتوائهم من أصحاب الاختصاصات غير اللغوية.

ولكنّ المحدثين من الدارسين الذين جاؤوا في هذا الزمن الذي اتضحت فيه معالم الكلام واللغة اتّضاحاً لا جدال فيه، هم الذين أخطؤوا فتصوروا أنّ النصوص من منشئيها ورواتها لا مجال فيها لقدرات الفرد وملكاته –وأن المنشئ والراوي ينطلقان من سليقة وحفظ ،لا يمكن أن يتطرق إليها الخلل، وهذا خطأ بيّن، ومن هنا ظهرت أقوال كثيرة في علم اللغة عند المحدثين منذ أن حصل الاهتمام بالتأليف في تقويم النحو، واللغة ،وتاريخهما ،تذم منهج النحاة واللغويين، حين يعدون ما انفرد به المتكلم أسلوبا وينعتونه أحيانا بالخطأ و

(١) السابق ٣٨.

(٢) السابق.

اللحن ،وقد كان في القدماء من يرى هذا لكنهم قليلون، يقول د. أحمد مختار عمر متحدثا عن رؤية ابن ولاد رحمه الله: «لا يصح الطعن على العربي أو رميه باللّحن أو الخطأ ،أو تقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة»[1] ، وأما في العصر الحديث فقد كثر لوم المحدثين للقدماء عندما وسموا بعض ما ورد عن العرب بأنه خطأ ،والنحاة واللغويون لم يغلِّطوا بناء على القياس النظري، وإنما يغلِّطون مثالًا واحدًا ،وقول متكلم واحد، في مرآة كلام العرب أجمع، ولا يمكن أن يكون نصّ الواحد معادلاً حال انفراده لنصوص الأمة كلها، وعدم المعادلة في هذه الحال هي ما تقتضيها حقيقة حال النص عند انفراده وتشكيله نموذجاً واحداَ، و هو في هذه الحال التي لا يوافق فيها النظام العام أداء فردي خرج به منشئوه عن النظام اللغوي العام(أسلوب).

ويقول د مهدي المخزومي متحدثاً عن تغليط النحاة لبعض الفصحاء، ومغلظاً في ذلك النقد المنهجي: ولا نرى هذا إلا لغو الكلام، إنّهم يجهلون أنّ اللغة سليقة، وطبيعة ،ويجهلون أنَّ صاحب اللغة لا يغلط في لغته، لأنّها جزء من حياته التي فطر عليها، وعادة من عاداته التي نشا عليها، وإذا كان الجاهليون يغلطون، والمخضرمون يغلطون، والإسلاميون يغلطون فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة؟ وبماذا يحتجون؟ ومن أين جاؤوا بهذه الأصول التي وضعوها، والقواعد التي استنبطوها؟"(٢) إنّ كلام د مهدي هذا ،كلام من لم يستحضر عند قوله هذا الكلام ،حال الفرد ،وتصرفاته ،مع جميع الأنظمة

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ١٥٦.

٢- مدرسة الكوفة ٥٥.

والمعتقدات والأعراف الاجتماعية الأخرى، فالفرد في جميع العادات لن يكون تصرفه صورة مطابقة لما في المجتمع على كلِّ حال، وما اللغة إلا عادة من العادات، وكما ينحرف الفرد في جميع العادات ،فيأتي بما ليس صورة مطابقة لما عليه المجتمع ،كذلك الحال في أمر اللغة، فالفرد قد ينحرف سهواً أو غلطاً فيعبِّر بما ليس بمألوف، فالغلط أمر يطرأ على لسان الفرد ، وعلى جميع تصرفاته وأفكاره ،ولا غرابة في ذلك فهذه طبائع البشر، فمبدأ وسم كلام الفرد بالخطأ والغلط في وجهة نظري أمر لا يستبعد، لأنّ الفرد في عباراته وجمله التي ينشئها لا يقف موقف من يكرِّر ما سمع عندما يتكلم، بل إنّه يعبِّر بجمل جديدة لم تُسمع من قبل، وهذا هو ميدان احتمال الغلط والخطأ، إنني لست في صدد مناقشة الحكم على الأمثلة السابقة التي وسمت بأنّها خطأ، ومدى صواب الحكم باللحن في تلك الأمثلة ،التي قد يلام النحاة على القول بالتخطئة فيها ؛لكونها روايات مشهورة متداولة، لكن الذي أريد تقريره بأنّ مبدأ الغلط غير مستبعد من الأفراد، فاللغة ليست إلا واحدة من العادات التي يزاولها الفرد في حياته، وقد يخرج عن المألوف فيها، إنّ المنهج العلمي السليم الذي تدرس به جميع الأنظمة الاجتماعية ومنها اللغة، والذي ينبثق من تلك المعايير، هو تقرير احتمالية وقوع الخطأ من الفرد، لا القول باستبعاد حدوث الخطأ والغلط منه؛ ولذلك فإنّ وسم منهج اللغويين والنحاة عند القول بغلط بعض الفصحاء، و الحكم بتوهيمه بأنه خطأ منهجي، ليس بصحيح في تصوري.

المبحث الثاني: تعدد الكلام وتعدد النظام

إنّ الكلام هو الصورة الظاهرة للغة، والكلام هو مجموعة النصوص التي أنتجها المتكلمون، والنحاة واللغويون قد اعتمدوا مصادر النصوص ،وهي القرآن الكريم ،وقراءاته والشعر وأقوال العرب و الحديث الشريف، واتخذوا من هذه النصوص مادة يعتمد عليها في وصف النظام اللغوي والنحوي، ولذلك جمعوا نصوص العربية التي رويت عن عرب الجاهلية والإسلام وتلقَّفوها من أفواه الفصحاء في زمن السماع، واتخذوها حجة ،فلا يفاضلون بينها إلا أن يكثر هذا ويقلّ ذاك، يقول ابن جني[1]:

اعلم أنّ سعة القياس تُبيح لهم ذلك ،ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إهمالها كذلك؛ لأنّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ،ويُخلد إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحقَّ بذلك من رسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها ،وأشد أُنساً بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أوَ لا ترى إلى قول النبي –صلى الله عليه وسلم: «نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ».

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين ، متراسلتين، أو كالمتراسلتين.

---

(١) الخصائص٢/٢٢.

فأمَّا أن تَقِلَّ إحداهما جدًّا وتكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ،وأقواهما قياسًا، ألا تراك لا تقول: مررت بَك ولا المال لِك، قياسًا على قول قضاعة: المال لِه ومررت بَه، ولا تقول أكرمتُكِش ولا «أكرمتكس» قياسًا على لغة من قال: مررت بكش، وعجبت منكِس.

ويقول ابن الأنباري: «وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس ، واستصحاب حال؛ فأما النقل فالكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة»[1] وهذا المنهج في اعتماد المسموع تتساوى فيه المدارس النحوية واللغوية[2] وهو منهج يتسم بـ :

١. الاتفاق مع المبدأ اللغوي القائل: إنّ اللغة نظام صورته النص.

٢. أنّه ليس بإمكان اللغوي ،أنْ يقول: إنّ هذا النص أولى من هذا النص في تمثيل النظام اللغوي دون داع خارجي عن النص، وهو الكثرة والقلة.

٣. أن هذا المنهج عام اتبعه القدماء، ولم يحيدوا عنه ،بل اتفقوا عليه، ورأوا أنّ كل المسموع الفصيح، جدير بالأخذ به، ما لم يَقِلّ أو يعترضه لحن أو سوء أداء.

وإننا حين نعرض هذه الأصول الثلاثة على الفكر النحوي واللغوي في العصر الحديث نجد إجماعًا على أنّ النص هو صورة النظام، وبعد ذلك يظهر التباين الغريب الذي لا يتماشى مع ما يتطلبه المنهج العلمي من الشمولية،

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٢) ينظر أصول التفكير النحوي د أبو المكارم ٣٤، النحو والنحاة المدارس والخصائص ٢٥٠-٢٥٢.

ولا مع ما يتطلبه انعدام المفاضلة بغير القِلّة والكثرة، لقد رأى المحدثون أنّ لغة العرب فيها نموذجان؛ نموذج لهجي ونموذج أدبي، يقول د. أنيس –رحمه الله– لسوء الحظ لم يقصروا تقعيد القواعد العربية على مصدر واحد، وهو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة، وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر»[1] وهذا النقد الذي أشار إليه د أنيس رحمه الله يكاد يصير سمةً عامةً عند المحدثين، يسِمون بها صنيع القدماء ،وبه يعيبون منهجهم وينتقدونه يقول د. السيد رزق الطويل: «وهذه الألوان من النقد التي سأشير إليها ، وجهها إلى النحاة كثير من الباحثين المعاصرين، ومنها: عدم ملاحظة النحاة لاختلاف اللهجات العربية، فالنحاة كان يأتيهم السماع، والنقل عن العرب الفصحاء على اختلاف لهجاتهم وقبائلهم ،فيسارعون إلى صبِّ هذه النقول في قوالب من قواعدهم ،وتكون النتيجة الخروج بقواعد، قد تكون مطابقة للواقع اللغوي في قبيلة، ومجافية له في قبيلة أخرى»[2] وقد خلص إلى مثل هذا د. علي أبو المكارم رحمه الله حين رأى أنَّه في محل يمكن معه أن يقوِّم الفكر النحوي ،فقال: ثمة ظاهرة واضحة في البحوث اللغوية المأثورة عن العرب، وهي ظاهرة تكشف عن فهم خاص للغة، وتدلُّ على تصور محدد لها، تلك الظاهرة هي الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي ،دون

(١) من أسرار اللغة ٢٩.

(٢) الخلاف بين النحويين ٤٧٧.

تفرقة بين ما ينسب إلى لهجة من اللهجات القبلية، وبين ما ينتمي إلى اللغة الفصحى، واعتبار الكل لغة واحدة»[١].

ويقول: «وهكذا أباح لهم منهجهم أن يسمعوا من النساء والصبيان والمجانين أيضًا»(٢) ثم يقول منتهياً إلى التقويم الذي هدف إليه:

"وقد كان لهذا التصور الخاطئ للغة، آثاره البعيدة في دراستها على تعدد مستوياتها، وتنوع أساليبها، فإنّ آثار الخلط بين الخصائص المختلفة للغة الفصحى، واللهجات القبلية موجودة في كافة مجالاتها :الصوتية، والصرفية ،والنحوية ،والمعجمية أيضًا»[٣].

لقد تصوّر المحدثون تصورات غريبة عن الواقع اللغوي العربي ، يتمثَّل ذلك في:

١. انقسام لغة العرب بين لغة أدبية تقال في المحافل، ولغة أخرى لهجية، وهذا التصور تصور خاطئ ،فالعربي ليس له نظامان لغويان ،وهو يتنقل بين هذا وذاك، فالأمية هي السائدة عند العرب، والأميون في جميع الأمم لا ينطقون لغتهم بنظامين متباينين، وهل يُتصوّر أنَّ أصحاب القصائد من الشعراء المشهورين لهم لسانان؛ لسان أدبي ولسان لهجي، والمواقف تملي استعمال هذا أو ذاك!!! هذا ما لا صحة له، والتباين اللهجي بين لغات العرب كان أظهره في الأصوات، مما لا تخرجه ولا تمثِّله الكتابة ، و أكثر القصائد غزلاً، ومدحاً،

(١) تقويم الفكر النحوي ١٧٧.

(٢) السابق ١٧٨.

(٣) السابق ١٨٠.

وفخراً، ورثاء ،إنما خُوطِبت بها القبيلة، قبل نقلها إلى القبائل الأخرى ، وهي تعبير عن معاناة الفرد ،وتجاربه في الحياة ،قبل أن تكون رسالة للآخرين فكيف يُتصوَّر أنه قالها بمستوى لغوي لقبيلة أخرى؟.

٢. أنّه ليس باستطاعة اللغوي والنحوي أنْ يقف موقف المتخيِّر، الذي يرى أنّ النصوص في قبيلة هي التي تمثِّل اللغة، وهي في لغة قبيلة أخرى لا تمثِّل اللغة مع عدم تغير مستواها اللغوي ، إنَّ اللغوي لا حقَّ له في هذا، فهل من المعقول أن يصطفي لدراسة موضوع لغوي النصوص الواردة عند قريش ،ويتجاهل ما يناظرها في الموضوع ذاته عند تميم!! إنَّ المطالبة بهذا ضرب من العجب، ولا أدري كيف استساغ من يُقوِّمون الدرس النحوي واللغوي لأنفسهم قول مثل هذا القول!!! مع أن مبدأ الاختيار والاصطفاء من المبادئ المرفوضة في الدرس اللغوي الحديث ،ما لم تتعدد المستويات اللغوية، فالمنهج الوصفي يرفض هذا، والمنهج المعياري يعاب لأجل هذا.

٣. أنَّ التعدد في مستويات الدرس اللغوي: صوتًا ،وصيغة، وتركيبًا، ودلالة أمر لا منكر له، بل هو الأصل ،يقول أبو الحسن الأخفش -رحمه الله-: «اختلاف لغات العرب إنَّما جاء من قِبل أنَّ أوَّل ما وضع منها وضع على خِلاف، وإنْ كان عمله مسوقًا على صِحَّة وقياس»[1] والذي قاله الأخفش -رحمه الله- ظاهر في كلام العرب ،ولا يمكن للنحوي واللغوي أن يأخذ بهذا دون ذاك — فهل من الممكن أن يقال إنَّ الألف عند وصف نطقها تمثِّلها لغة الفتح

(١) الخصائص ٣١/٢، المزهر ٤٦/١.

لا الإمالة؟ وهل يقال في المعجم إن أسماء الأشياء في اللغة يمثلها المنطوق عند قريش دون تميم؟

٤. غاب عمن ناقش موضوع الأخذ من جميع القبائل أنَّ العرب جميعاً تداولوا تلك اللغات منذ اجتماعهم في دولة الإسلام، وأنَّها لم تعد خاصة من حيث الاستعمال، وإن كانت خاصة تسميةً ونسبةً، يقول ابن فارس متحدثاً عن اللهجات: وكلُّ هذه اللغات مسمّاة منسوبة إلى أصحابها، وهي وإنْ كانت لقومٍ دون قوم، فإنّها لما انتشرت تعاورها كل»[١]، وهذا المبدأ فطري معروف يدركه المتكلمون باللغة ،قبل نشأة علم اللغة والنحو، فالواقع اللغوي في زمن المصطفى صلى الله عليه وسلم يشهد بهذا، ففي حديث المرأتين اللتين ذهب الذئب بابن إحداهما فتحاكمتا إلى داوود ،وسليمان عليهما السلام، فقال سليمان: «ائتوني بالسكين أشقُّه بينكما ،فقالت الصغرى: لا تفعل ،هو ابنها، فقضى به للصغرى، قال أبو هريرة: والله ما سمعت بالسكين إلا يومئذ، وما كنا نقول إلا المدية»[٢] وقراءات القرآن شاهدة على هذه الحال من التعاور اللهجي. ويؤيد هذا حال العرب في اجتماعهم تحت لواء الإسلام في دولة واحدة، وفي مدن واحدة ؛مما يقوّي ويؤيد ما ذكر ابن فارس، فلم يعد هناك فواصل مكانية بين اللهجات، ومن هنا فالقول إنَّ إحدى هذه اللهجات هي التي كان ينبغي أن تكون دليلًا للنظام اللغوي العربي دون سواها قول خاطئ. والنظرة الصواب هي ما أخذ بها النحاة واللغويون ، و هي ضرورة الاعتماد في

(١) الصاحبي ٢٧.

(٢) صحيح البخاري ١٦٢/٤.

وصف كلام العرب على المنطوق عند الجميع ، دون التعويل على لهجة معينة، و تصورات هؤلاء الباحثين المقوِّمين والناقدين لمناهج القدماء في العصر الحديث أرى أنَّها ليست بصواب، بل هي شطط من القول، على أنه لم يقف رأيهم عند حدِّ الدعوة إلى اعتماد لهجة دون سواها، بل قد ذهب بعضهم ،إلى المطالبة بوضع قواعد لكل لغة ،يقول عباس حسن رحمه الله بعد أن أشار إلى منهج النحاة وأنه سبب التناقض والتضارب مقترحا ما يوجبه الحيطة وأصالة الرأي: «وضع نحو خاص لكل قبيلة، يساير لغتها، ولهجتها، ويلائم لسانها ،دون غيرها من القبائل ،فيجئ صافياً لا بلبلة فيه ولا اشتراك»[1] وهذا الرأي وإن أشار إلى بعض مساوئه رحمه الله ،يمثل رأي من لم يدرك العلاقة بين النصوص المسموعة والنظام اللغوي، ومن لم يستحضر معيار تفاضل النصوص، ومن يقوِّم المنهج ويقترحه بناء على تعدد المجتمعات الناطقة بلغة واحدة فقط، دون تصور لمن يتكلمون بقياس على ما نطق في تلك المجتمعات القبلية، إنَّ النصوص في اللغة متعددة، ومعيار التفاضل عند تحكيمها لوصف النظام هو الكثرة والقِلّة، والذين يتكلمون بقياس من المتأخرين، ليس قياسهم على لهجة قيس، أو تميم، بأولى من قياسهم على لهجة قريش، ولو رُوعيت حال الذين يتكلمون بقياس عند من يتحدثون عن المنهج ؛لظهر أنَّ وصف النظام في العربية من خلال النصوص مع استعمال معيار الكثرة والقلة هو الأجدى والأنفع عائدةً، وهو الصواب منهجاً، وهذا ما كان عليه النحاة واللغويون.

(١) رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ٥١.

المبحث الثالث: التغيُّر في الكلام والنظام

اللغات لا تثبت على حال، بل لا بد أن يعتريها تغيُّر ما، تغير يجعلك حيناً أمام مستويين لغويين النظام اللغوي فيهما مختلف، وتغيُّر لا يصل إلى هذا الحد، وهو التغيُّر المتصل بالدلالات التي لا تجعلك أمام مستويين لغويين مختلفين، وذلك مثل التغيُّر الدلالي الذي حصل للعربية بانبثاق نور الإسلام فقد تغيَّرت دلالات، وظهرت دلالات، وماتت ألفاظ وهجرت، ولم يقل أحد إننا أمام مستوى لغوي جديد، وصفه لا ينطبق مع وصف المستوى اللغوي بعده؛ لأنَّ أمر الاستعمال في الألفاظ المعجمية والدلالات قائم على سعة الاختيار من المتعدد الذي لا يمكن استعماله كلُّه، ففي جميع اللغات ،ما يستعمل من الثروة اللفظية في المعجم أقلُّ بكثير مما يدون في المعاجم، وقد أجمع اللغويون قديماً وحديثاً، على أنَّ الكلام هو صورة اللغة الظاهرة المحسوسة، وهو ينطوي على انتظام وتجانس وتطابق نظامي كبير، ولولا هذا الانتظام لما حدث التفاهم، ولا يؤثِّر على هذا الانتظام ،ولا يحول دون التفاهم ،وجود عناصر غير متجانسة يستدعيها أداء الأفراد الخاضع للملكات والقدرات والأغراض الفردية.

إنَّ ذلك القدْر الكبير من التجانس والانتظام ،هو الذي يمثِّل النظام اللغوي الواحد ،واللغة الواحدة ،و هو الذي يفرض وجوده نوع الدراسة ومنهجها، وهو الذي يصحُّ جعله معياراً للسلامة المنهجية في اختيار النصوص التي يجب أن نجعلها ممثلة للنظام، والنصوص التي يصح استبعادها مما لا يمثِّل النظام.

إنَّ الكلام لو اشتمل على عناصر متعددة متعاقبة، شيء منها حلَّ محل شيء آخر، لكان من الواجب أن تكون الدراسة تاريخية (دياكروني)، ولكنه ما دام متعدداً وليس بمتعاقب، بل يستعمل في جيل واحد فهو متزامن، تستوجب دراسته ووصفه المنهج الوصفي التزامني (السنكروني)، يقول دي سوسير: «لا يدرس علم اللغة الدياكروني العلاقات بين العناصر الموجودة في حالة لغوية، بل [يدرس] العلاقات بين عناصر متعاقبة، يحلُّ كل عنصر منها محل العنصر الآخر بمرور الزمن»(١)، فدراسة العناصر اللغوية التي حلَّ شيء منها محل شيء في صورة تعاقبية هو ميدان الدراسة التاريخية، وأما الوصف فهو يتعلق بالنظر إلى مستوى لغوي واحد، لا تتسع الفروق بين عناصره، يقول دي سوسير: «ليست الحالة اللغوية في الواقع نقطة، بل فترة من الزمن يكون فيها المجموع الكلي للتغيُّرات الحاصلة ضئيلاً جداً ينحصر في الحدود الدنيا، وقد تضم هذه الفترة عشر سنوات أو جيلاً أو قرناً بل أكثر من ذلك»(٢).

وليس معنى هذا أنَّ التغير لا يلحظ على اللغة في كل عَقد أو قرن، إنَّ التغير حاصل بلا شك، ولكن التغيُّرات التي تحتِّم الأخذ بالمنهج التاريخي، إنما هي التغيُّرات الكبيرة التي تجعلنا أمام مستويين لغويين متعاقبين حل أحدهما محل الآخر، وأما التغيُّرات التي لا تمثِّل نظامين متعاقبين ،فوجودها لا يمنع من الأخذ بالمنهاج التزامني الوصفي، أمَّا حين تتعدد المستويات متعاقبة، فإنَّه لا

(١) علم اللغة ١٦٣.

(٢) السابق١٢٠.

يمكن اعتبارها عند الوصف تمثِّل نظاماً واحداً، وهذا الشيء قد غاب عن بعض المحدثين حينما ناقش مناهج القدماء يقول د غالب فضل: "والذي يظهر أنَّه لا يجوز أن نقف بالاستشهاد عند حدٍّ معين من حيث الزمان والمكان ؛لأنه تستجدُّ تراكيب وصيغ جديدة مع تقدُّم الزمن"(١)، وهذا كلام غير مقبول في الحديث عن المنهج الوصفي، فمع تعدد المستوى وتعاقبه لا يمكن أن يطبق المنهج الوصفي، وإنَّنا لو استعرضنا منهج اللغويين والنحاة في العربية القدماء لوجدنا أنَّهم حرصوا عند تطبيق المنهج الوصفي على اتحاد المستوى وتقاربه، و هذا ذاته هو ما فعلوه عند وصف العربية في القرن الثاني، فقد اعتمدوا عند السماع على السماع ممن لم تباين اللغة عندهم ما كانت عليه في الجاهلية والإسلام، وأمَّا من جدَّ عندهم مستوى لغوي، فقد أخذوا بما روي عن أسلافهم وتجافوا السماع منهم ،تحقيقا لذلك المبدأ، ولم أجد وصفاً للمنهج الذي اتبعوه مثل ما قرره الفارابي في كتاب الحروف؛ لأنَّ القدماء من النحاة واللغويين تصوروا المنهج ، و النظام، وعملوا به، ولكنهم لم يصفوه إلا نادراً، و قد تولَّى وصفه الفارابي ، وهو أحد تلامذة المبرد في اللغة، وإنْ اشتهر بالفلسفة.

إنَّ نص الفارابي الذي تحدَّث فيه عن منهج اللغويين والنحاة في تقسيم المسموع، يوضح أن من ذلك المسموع ما رأوه مستوى واحدًا، و يمثِّل لغة واحدة ،ويُتناول على أنَّه تطبيق لنظام لغوي واحد، ومنه ما رأوه متعاقباً يمثِّل

(١) الاحتجاج اللغوي بين النظرية والتطبيق٧٩.

مستويين لغويين مختلفين، فالفارابي في نصِّه المشهور يتكلم عن المنهج السليم في اصطفاء النصوص الدالة على نظام المنطوق الفعلي الأصيل الذي من خلاله توصف اللغات يقول: وقد يجب لذلك أن يُعلم مَن الذين ينبغي أنْ يُؤخذ عنهم لسان تلك الأمّة. فنقول إنّه ينبغي أنْ يُؤخذ عن الذين تمكّنت عادتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم ،وأنفسهم تمكّنا يحصَّنون به عن تخيُّل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركَّبة من حروفهم، وعن الناطق بها ممّن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم، أو ممّن سمعها وجفا ذهنه عن تخيّلها، ولسانه عن النطق بها، وأمّا مَن كان لسانه مطاوعاً على النطق بأيّ حرف شاء ممّا هو خارج عن حروفهم ،وبأيّ لفظ شاء من الألفاظ المركَّبة عن حروف غير حروفهم، وبأيّ قول شاء من الأقاويل المركَّبة من ألفاظ سوى ألفاظهم، فإنّه لا يُؤمَن أنْ يجري على لسانه ما هو خارج عن عاداتهم الممكَّنة الأولى ،فيعوَّد ما قد جرى على لسانه، فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمّة، و يكون خطأً و لحناً وغير فصيح... ولما كان سُكّان البرّيّة في بيوت الشَعر، أو الصوف ،والخيام ،والأحسية من كلّ أمّة ،أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم ،وأحرى أن يحصِّنوا أنفسهم عن تخيُّل حروف سائر الأمم، و ألفاظهم عن النطق بها ،وأحرى أنْ لا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحُّش والجفاء الذي فيهم ،وكان سكّان القرى وبيوت

المِدَر منهم أطبع ،و كانت نفوسهم أشدَّ انقياداً لتفهُّم مالم يتعودوه ....كان الأفضل أنْ تؤخذ لغات الأمة عن سُكّان البراري"[1].

فالفارابي يقرر المنهج الذي به يعرف شأن من ينبغي أخذ لسان الأمة عنهم: إنَّه ينبغي أنْ يؤخذ عن الذين تمكّنت عادتهم لهم على طول الزمان، في ألسنتهم ،وأنفسهم، تمكناً يُحصَّنون به عن تخيُّل حروف سوى حروفهم، والنطق بها.. وأما من كان لسانه مطاوعاً على النطق بأي حرف شاء مما هو خارج عن حروفهم.. فإنّه لا يؤمن أنْ يجري على لسانه، ما هو خارج عن عادتهم.. فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمة، ويكون خطأً ولحناً، وغير فصيح «وبعد أن ذكر طباع الحضر في المياسرة وتقبُّل ما لم يألفوا، وذكر البادية وطبعها في المعاسرة ورفض ما لم يألفوا ،وما لم يكن من العادة ،قال: «وأنت تتبيَّن ذلك ،متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء، فإنَّ فيهم سكان البراري، وفيهم سكان الأمصار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين ،إلى سنة مائتين، وكان الذي تولَّى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة، والبصرة ،فتعلموا لغتهم ،والفصيح منها ،من سكان البراري، منهم دون أهل الحضر، ... ثمّ من سكّان البراري مَن كان في أوسط بلادهم ،ومن أشدّهم توحشّاً وجفاءً، وأبعدهم إذعاناً، وانقياداً، وهم قَيس وتَميم وأسَد وطَيّ ثمّ هُذَيل، فإنَّ هؤلاء هم مُعظَم مَن نُقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم ،مخالطين لغيرهم من الأمم

(١) الحروف١٣٤.

،مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم ،من الحبشة، والهند ،والفرس ،والسريانيّين، وأهل الشام ،وأهل مصر"[١].

إنَّ الفارابي في هذا النص، قد أحكم الحديث عن وصف منهج اللغويين والنحاة في أمر المسموع، الذي يجب أنْ يؤخذ دليلاً ومستنداً في وصف اللغة؛ لأنه لا يزال يمثِّل الفصحى في مستواها الذي كان على ألسنة الجاهليين والإسلاميين، والمسموع الذي يجب أنْ يتجنبوه لأنّه صار يمثِّل مستوى آخر، و ذلك لتغيُّره ؛فإنّه لا يمكن قبوله في الدراسة الوصفية التي تنطلق من وصف ما تشابه وتقارب من اللغة، لا مما تغيّر، وتعاقب، وحلَّ شيء منه محل آخر، ولم يكن هذا النص حديثاً عن المروي عن عرب الجاهلية والإسلام والقرن الأول من أهل تلك النواحي، فكلُّ ما روي عن هؤلاء لم يقسَّم تقسيماً زمانياً ولا مكانياً.

إنَّ هذا النص من أعظم النصوص التي لها أثر في تاريخ الدراسات اللغوية والنحوية عند العرب، وخصوصاً عند الحديث عن منهج الدراسات اللغوية ، وقد حُمِّل ما لا يحتمل من الاستنتاجات، التي لا يحتملها إطلاقاً عند كثير من الباحثين المحدثين، الذين انطلقوا منه لتقويم الدراسات اللغوية والنحوية عند العرب[٢]، وليت منطلق الكثيرين كان من قراءة صائبة لهذا النص، بل قرؤوه قراءة خاطئة، وحمَّلوه مالا يحتمل، وتباينت اتجاهاتهم فيما استنتجوا من خلاله: ففريق من الباحثين ناقشه مستدلاً به، على سوء المنهجية التي وقع

---

(١) السابق١٤٥.

(٢) من تاريخ النحو العربي ٢١.

فيها اللغويون ،والنحاة، حين قسَّموا جزيرة العرب قسمةً مكانيةً ،وزمانية، فاستشهدوا بنصوص ،وتجافوا عن أخرى، يقول سعيد الأفغاني رحمه الله : وهذا هو الضابط في التصنيف الزماني ،والمكاني ،اللذين مرا بك، فأنت تعلم إسقاط العلماء الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت ،وعدي بن زيد العبادي، وحتى الأعشى عند بعضهم، لمخالطتهم الأجانب ،وتأثّرِ لغتهم بهذه المخالطة، حتى حمل شعرهم عدداً غير قليل من ألفاظ ومصطلحات لا تعرفها العرب، وكل هؤلاء شعراء جاهليون"(١). ولا أدري كيف تسنى للأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله قول هذا الكلام وتقريره؟ هل غاب عنه حضور أشعار من أشار إليهم من أعلام الفصحاء في كتب النحو واللغة؟ أم أنَّ الرجل قرأ نصَّ الفارابي قراءة خاطئة، ثم راح يصف منهج النحاة واللغويين من خلال ما تصوَّر؟ الحقُّ أنَّه قرأ النصّ قراءة خاطئة ،ثم راح يصف المنهج، ويقرره من خلال ما تصوَّر، لقد غاب عنه أنّ النصّ حديث عن التقسيم المكاني لما يُسمع ويُؤخذ مشافهةً ومباشرةً من الناطقين في القرن الثاني، أما ما رُوي عن فصحاء الجاهلية والإسلام فلم يُفرّق فيه بين بدوي ،و حضري ،ولا حجازي ونجدي، ولذا فالحجاز ،واليمامة، لم يؤخذ عمن سكنهما أخذاً مباشراً في القرن الثاني، أما ما روي وحفظ مما قيل عن أهلها في الجاهلية والإسلام فلا منازعة فيه، وتُمثِّل قراءة د. إبراهيم السامرائي لهذا النص اتجاهاً آخر، فقد جعله ممثلاً للمنهج البصري، وأنَّه منهج خاطئ في دراسة اللغة ،يقول:

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع٢٥.

"ولا نعلم كيف يتفق هذا التشدد في حصر الأخذ عن قبائل معينة، وما قيل عن فصاحة قريش، وأنَّهم أفصح العرب، وأنَّ الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قد قال " أنا أفصح من نطق بالضاد ،بيد أني من قريش" إننا نعلن أنَّ قريشاً قد أتيح لها أن تتصل بالقبائل الكثيرة، وبجمهرة من أقوام شتى من غير العرب، فكيف سلمت لغتهم، وكيف جاز للنحاة أنْ يوافقوا على فصاحتهم "(١) والذي استشكله د إبراهيم في هذا النص رحمه الله، مصدره عدم توقُّفه عند دلالة مصطلح " الأخذ" الوارد في النص الذي وصف منهج النحاة واللغويين، لقد رأى أنّه مرادف ،ومساوق، لمصطلح الاستشهاد، فتصوَّر أنَّ عدم الأخذ من أهل الحجاز ،هو استبعاد للمنطوق عند قريش في جميع المراحل الزمنية، وإخراجه من دائرة ما يحتج به نحواً ،ولغة، في جميع العصور، ولو تبيَّن أنَّ مصطلح الأخذ إنّما هو مرتبط ،ومقصور على الأخذ المباشر مشافهةً في القرن الثاني، لما قال هذا،

و هذا الفهم موجود لدى غير د السامرائي، يقول د. إبراهيم بن مراد: «وهذا الرأي كان سائدًا في عصر الاحتجاج رغم وجود بعض الاختلاف؛ إذ نجد من يُقصي أهل الحجاز حسب ما يُستنتج من النصّ المشهور الوارد في كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي»[1] وليس من إقصاءٍ لما روي عن عرب الحجاز، ولكن عند تغيّر لغتهم في القرن الثاني ،و عندما لم يعد المسموع منهم مقاربًا لما روي عمن سبقهم، لم يؤخذ عنهم الأخذ المباشر القائم على

(١) المثال والشاهد ٥٣.

المشافهة، وهذا هو المنهج السليم، ففي زمن الأخذ مباشرة، ومشافهة، في القرن الثاني ،في الحجاز، والأمصار التي امتنع النحاة عن مشافهة قاطنيها، صرنا أمام مستوى متغيّر من اللغة، ولا يمكن جعله مع المستوى اللغوي المروي عن أولئك العرب جاهلية و إسلاما في مستوى واحد عند الدراسة ،و وصف اللغة، لو فعل النحاة هذا لكانوا حقاً مخطئين ؛لأنَّ اللغة إذا تغيَّرت وتحوَّل مستواها ،تدرس دراسة تاريخية ،تُعنى برصد التطور والتغير ولا تدرس دراسة وصفية، ولو فعلوا هذا لكنا أمام وصف للغة في حالين مختلفين، ولقد بقيت العربية بعيدة عن التغير السريع الطارئ بسبب الظروف السياسية والاجتماعية في الجاهلية والإسلام، فكانت التغيُّرات فيها ضئيلة، وهي في الدلالة أكثر مما هي في غيرها، ولذا فقد جعل النحاة واللغويون لغة العرب في الجاهلية والإسلام مستوى واحداً، ولا غرابة في هذا؛ لأنّ معيار القول بوحدة المستوى إنّما هو مقدار التغيُّر الحاصل.

يقول دي سوسير :"ليست الحالة اللغوية في الواقع نقطة، بل فترة من الزمن، يكون المجموع الكلي للتغيُّرات الحاصلة ضئيلاً جداً، ينحصر في الحدود الدنيا، وقد تضم هذه الفترة عشر سنوات أو جيلاً أو قرناً، بل أكثر من ذلك، فقد لا تتغير لغةٌ ما طوال فترة طويلة من الزمن ثم يقع فيها تغيير جذريٌّ في بضع سنوات"[1] و ما قرره دي سوسير هو ما تقرر عند النحاة واللغويين فعند حدوث التغيُّر لم يأخذوا ممن تغيَّرت لغتهم مشافهة، بل أخذوا

(١) علم اللغة ١٢١

بلغتهم عند الجيل السابق رواية، وهذا الشيء لم يلحظه الذين عادوا إلى المنهج النحوي واللغوي بالتقويم من خلال نص الفارابي، ويرقى سوء التصور لمنهج القدماء عند د. علي أبو المكارم درجة عظيمة في سلم الاضطراب وسوء التقرير، حين قال متحدثاً عن نقد مصادر المادة ،و تحديد ما في منهج الجمع من أخطاء : «وأول هذه الأساليب تحديد القبائل التي يُسمع منها ويُروى عنها، فليست كلُّ القبائل العربية سواء، إذ من القبائل ما يُرفض جملةً في الاحتجاج، كما أنّ منها ما يقبل في مجال الاحتجاج.. وتختلف في رفض الاحتجاج بلهجات بعض القبائل ،بيد أنها تلتقي جميعاً في عدم سلامتها ؛لاتصال هذه القبائل بلغات أخرى»(١).

وهذا الكلام لا حقيقة له، فليس من رفضٍ كاملٍ في الاحتجاج، فأهل الحجاز يحتج بلغتهم، وهم مدار الفصاحة إلا في القرن الثاني، وكذلك أهل اليمن، وأهل اليمامة، فتغيُّر لغتهم حال دون قبول المسموع منهم في القرن الثاني، وجعله ممثلًا للفصحى التي يستهدف النحاة واللغويون وصفها، وإنّ من يتأمل حال تردد الشواهد وكثرتها من كلام أهل الحجاز وأهل اليمن وأهل اليمامة سيتضح له أنَّ رفض الاحتجاج إنما هو لما سمع من أهل هذه النواحي في القرن الثاني فقط، وهذا هو مفهوم الفارابي ومنطوقه عندما عبر بمصطلح " الأخذ"، أما ما روي عن شعراء هذه النواحي وغيرها مما روي عن العرب في الجاهلية والقرن الأول، فليس من تردٍ في اعتماده عند وصف أنظمة

(١) أصول التفكير النحوي ٥٩.

الفصحى ،ووضع قواعدها، وجمع مفرداتها ،وتحديد دلالتها، وكلام هؤلاء الباحثين المقومين للمنهج لا يمكن استيعابه ولا قبوله، ونحن نرى تردد اسماء شعراء تلك النواحي مثل عبد يغوث بن وقاص الحارثي، وعمر بن ربيعة، وجرير، والأعشى، وطرفة، وغيرهم كثير شعراً ونثراً.

إنّ الحقيقة العلمية التي جعلت النحاة لا يشافهون ولا يأخذون بكلام من أشار إليهم الفارابي إنما هي مسألة التغيُّر، فقد وجد اللغويون والنحاة مستوى آخر، حلَّ محل ذلك المستوى المستهدف بالوصف، وقد قدمت بأنّ المنهج الوصفي لا يمكن عمله حينئذ ،يقول دي سوسير : " وقد نلاحظ لغتين قائمتين جنباً إلى جنب خلال فترة معينة، تتطور إحداهما تطوراً جذريا، وتبقى الثانية على حالها من دون أيّ تغيُّر يذكر، فتكون الدراسة زمنية للغة الأولى، وتزامنية للغة الثانية"(١) وعلى هذا فإنَّ المنهج الوصفي لا يمكن أن يطبق في حال تغير اللغة ؛لأننا أمام مستويين لغويين حلّ أحدهما محل الآخر. وهذا يوضح بجلاء صحة ذلك المنهج الذي اختاره اللغويون والنحاة رحمهم الله، وسوء تصوُّر الذين تكلموا عن منهجهم هو سبب الإشكال ،وهو مبدأ النقد الكثير الذي وجه إلى صنيع النحاة ،وليس بصواب، وما أكثر الباحثين الذين انطلقوا من تفسيراتهم غير الموفقة لنص الفارابي ،ومضوا يحمِّلون منهج النحاة واللغويين تبعات ذلك الفهم الخاطئ في هذا العصر، يقول د يوسف فجال:

(١) علم اللغة ١٢١.

وقول الفارابي: (لم يؤْخَذ) بلغات هذه القبائل، يحتمل وجهين :الوجه الأول: أنّ هذه اللغات ضعيفة، وغير فصيحة، ولذا لا يحتجّ بها؛ ولم يؤْخذ بها، الوجه الثاني: أنّ قواعد النحو والصرف واللغة لم تُؤْخَذ من هذه القبائل، مع فصاحتها؛ لمخالفتها اللغة التي نزل بها القرآن، ولغة المحافل العامة عند العرب، التي هي لغة قريش .فإن كان يعني بقوله (لم يُؤْخَذ) الوجه الأول، وهو ما يؤكّده قوله: «... لأنّ الذين نقلوا اللغةَ صادفُوهم حين ابتدؤُوا ينقُلون لغةَ العربِ قد خالطوا غيرهم من الأُمم وفَسدتْ ألسنتَهم« بفساد اللسان — فهو مردود بصنيع النحاة واللغويين عامّة ؛ حيث دوّنوا لغة هذه القبائل، واستشهدوا بها على مسائل النحو واللغة، دون تحرّج أو تحرّز،..... أما إن كان يقصد بكلامه الوجه الثاني – مما بينته سابقاً — فهو أمر يؤيده الواقع المعمول به في النحو"[1] هذا هو فهم د يوسف للنص، فقد افترض وجوهاَ لا يحتملها النص إطلاقا، فالنص واضح الدلالة: لغات تطورت وتغيرت عما كانت عليه؛ لأسباب منها المدنية، والتحضر، وكثرة الاختلاط بالشعوب الأخرى ،وعدم الاستيحاش من التساهل في الخطاب والتحول إلى ما لم يعهد عند السابقين عرفاً، فما روي من كلامهم قبل التغيُّر يؤخذ به، وهذا هو سبب دوران أسماء شعراء هؤلاء القبائل في كتب النحو، و أما كلامهم في القرن الثاني فلا يسمع ولا يؤخذ به، وإذا كان من الباحثين من

(١) الظواهر اللهجية في لغة ربيعة، ٢٦.

تطلَّب التأويلات والتخريجات ،فمنهم من حكم على منهج النحاة بتباين حال التنظير لحال التقعيد والتطبيق.

يقول د عاطف فضل مقرراً تباين الأمر عند النحاة بين التنظير والتطبيق : إن جل الباحثين المعاصرين يرفضون هذا التحديد المكاني ،أو التحجيم القائم على التعسف حيناً، أو الالتواء حيناً آخر، فإنّ من الظلم حصر اللغة في قبائل معينة من العرب لأسباب واهية ،أوهى من بيت العنكبوت يتساقط لأقل نسمة هواء، وهكذا أسباب النحاة تتساقط أمام الحقائق"[1] وقائل هذا الكلام واضح أنّه هو ومن يشير إليهم من المحدثين قرؤوا وتصوروا فعل النحاة في ذلك التقسيم المكاني، على غير وجهه تماماً، فتصوّروا أنّ النحاة أخذوا من هؤلاء مشافهة ،وتركوا مشافهة أولئك لغير ما سبب، كما تصوّروا أنّ حديثهم عن عدم الأخذ عن سكان الحواضر كان عدم أخذ بالمروي عمن كان منهم في الجاهلية والإسلام وعدم الأخذ بالمسموع أيضا ، وأن موقف النحاة من المروي والمسموع مشافهة في حال واحدة من عدم الاعتداد به عند وصف اللغة وجمع ألفاظها، ولو تبينوا معنى نص الفارابي وتدبّروا صنيع النحاة لأدركوا الحقيقة، ولما وسموا منهج النحاة واللغويين بما وسموه به.

وإنّ عدم إدراك السرّ في تلك القسمة المكانية التي فرضها التغيُّر، وأوجبها الأخذ بالمنهج الوصفي وهو ما أخذ به النحاة ،هو الذي جعل بعض

(١) الاحتجاج اللغوي بين التنظير والتطبيق ٧١، وينظر المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق ٣٣، مرويات نحاة الكوفة١٩٩.

الباحثين لا يقف عند حد تقرير التباين تنظيرا وتطبيقا، ولا عند توهُّم أنّ الاستقراء توقّف عند حدود معينة كما رأى د خليل عمايرة[١].

وما فعله النحاة ليس فيه ترك لوصف اللغة من خلال ما قال العرب جاهلية و إسلاما، وإنما وقع عدم السماع لبعض القبائل في القرن الثاني لأجل التغيُّر، ولأجل ما يفرضه المنهج الوصفي ،لا لأجل اختيار واصطفاء المنهج المعياري الذي اصطفي عند المتأخرين من النحاة؛ لأجل خصائص العربية ،وارتباطها بالقرآن الكريم، ولو استوعب المحدثون حقيقة منهج المتقدمين لما وقع التناقض فيما قرروا حيال منهج القدماء، يقول د نوزاد حسن أحمد :" إنّ استيعاب منهج سيبويه يضع حداً للتناقض الحاصل في الآراء ،فحين يزعم أحد الباحثين المعاصرين أنّ اللغويين الأوائل لم يكتفوا بدراسة لهجة واحدة ،وإنّما عمدوا إلى دراسة لهجات متعددة تختلف في نواح كثيرة ،وبذلك انعدمت وحدة الموضوع الذي اتجهت إليه الدراسة، يتوهم باحث آخر أنّهم اقتصروا في استقراء المادة اللغوية على قبائل معينة"[٢] وقد قال الصواب د نوزاد.

ولم يقف الأمر عند حد القول بتباين التنظير والتطبيق في مناهج اللغويين والنحاة العرب، بل تعدّى ذلك إلى تقرير ظهور مسألة المعيارية في مناهج اللغويين والنحاة منذ ذلك الزمن المتقدم، يقول د علي زوين :" يمكن أن نستدلّ ببعض المظاهر على المنهج المعياري في الدراسات اللغوية القديمة،

---

(١) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها٣٢.

(٢) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٥٤.

وهي مظاهر مرتبطة بأصولٍ اعتمدها النحاة واللغويون في توجيه أفكارهم وجدلهم، وتتلخص في : الأخذ من بعض القبائل واللهجات ،وترك قبائل ولهجات أخرى ،وبخاصة ما يتعلق بالمفردات والتصريف والتركيب"[1].

والقول بظهور المنهج المعياري ابتداءً في الدراسات النحوية واللغوية منذ ذلك الزمن المتقدم قولٌ لا صحة له، وذلك التحديد المكاني فرضه ما يستدعيه المنهج الوصفي كما قلت ولم يفرضه اختيار المنهج المعياري ابتداءً، فليس من الممكن تطبيق المنهج الوصفي والأخذ به، في دراسة لهجات صار لها مستويان بينهما بعض التغاير، مستوىً يوافق المروي عن العرب في الجاهلية والإسلام ،ومستوىً يباين ذلك ،إذ التغيُّر مانع من تطبيق المنهج الوصفي، فالقول بأنَّ المنهج اللغوي والنحوي بدأ معياريا قولٌ خاطئ، والدليل على هذا أنَّنا لا نجد تلحيناً للجماعات والقبائل، بل نجد ذلك في حق الأفراد الذين من الممكن أن يطرأ على ألسنتهم الانحراف، وأمّا القبائل فلم يحكموا باللحن عليها، يقول الفراء رحمه الله مبيناً علّة القول بضعف هذه اللهجة وقوة تلك، وأنَّ الحكم ليس منطلقه من اللهجة ذاتها، وإنّما هو من مقارنتها بغيرها ،يقول رحمه الله : "اعلم أنّ كثيراً مما نهيتك عن الكلام به ،من شاذ اللغات ،ومستكره الكلام ،لو توسّعت بإجازته، رخّصت لك أن تقول :رأيت رجلان، ولقلت : أردت عن تقول ذاك، ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء الأمصار، ولا تلتفت إلى من قال يجوز، فإنّا قد

(١) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، وانظر: المنهج وأثره في الدراسات النحوية ١٦٠.

سمعناه، إلا أنّا نجيز للأعرابي الذي يتخيَّر، و لا نجيز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا ....جيت من عندك، و أشباهه، مما لا نحصيه من القبيح المرفوض"[١].

فالمنهج هو اختيار عند الوصف للأفصح الثابت عند الأغلب وتجنب للمتغيّر، وهذه هي ضرورة الأخذ بالمنهج الوصفي، وما قاله الفراء، له مثيل عند المبرد رحمه الله يقول: كلُّ عربي لم تتغير لغته فصيح على مذهب قومه، وإنَّما يقال :بنو فلان أفصح من بني فلان ،أي أشبه بلغة القرآن، ولغة قريش، على أنّ القرآن نزل بكل لغات العرب"[٢].

إنَّ قول المبرد هذا في تحديد منهج النحاة واللغويين عند النظر إلى اللهجات، والقول بتفاضلها هو ذاته الذي ذكره ابن جني في باب اختلاف اللهجات وكلها حجة يقول: " اعلم أنَّ سعة القياس تبيح لهم ذلك نولا تحظره عليهم ....ثم قال: هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ،فأمّا أن تقلَّ إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما روايةً، وأقواهما قياساً ، ألا تراك لا تقول مررت بَك، ولا المال لِك، قياساً على قول قضاعة المال لِه ومررت بَه....فإذا كان الأمر في اللغة المعوَّل عليها هكذا، وعلى هذا ،فيجب أن يقلَّ

(١) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، ٥.

(٢) الفاضل، ١١٣.

استعمالها، و أن يُتخيَر ما هو أقوى منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين"[١].

وقد زاد ابن جني رحمه الله ذلك المنهج وضوحاً وتجلية، حينما تكلم عن تقسيم المسموع بين الاطراد والشذوذ، ويبدو أنّ ما قرره علماء اللغة حول منهجهم في التعامل مع اللهجات كان ثقافة عامة عند العلماء، فالحسن البصري ت ١١٠هـ رحمه الله حين رُمي بالخطأ واللحن في منطقه أوضح ذلك، فقد روي " أنّه قال يوماً : توضيت ،فقيل له : أتلحن يا أبا سعيد !!فقال : إنّها لغة هذيل ،وفيها فساد "[٢].

إنّ المنهج المعياري لم يكن من دواعيه وأسبابه المفاضلة بين لغات القبائل، و هذه المفاضلة الواقعة بين اللهجات عند وصف العربية كانت من ضرورات الأخذ بالمنهج الوصفي، لكن المعيارية جاءت بعد ذلك ،يقول د نايف خرما : "إنّ منهج سيبويه كان منهجاً وصفياً بشكل عام، إلا أنّ من تبعه من اللغويين توقفوا عن الاستشهاد باللغة المستخدمة في زمنهم، وجمّدوها على ما استشهد به سيبويه، فاستعملوا قواعده كقواعد معيارية ،وحاولوا أن يخضعوا لها كلَّ ما يقال ويكتب في العصور المختلفة، ولا زال هذا حالنا إلى حد كبير بالنسبة إلى قواعد لغتنا حتى العصر الحاضر"[٣].

---

(١) الخصائص ٢/ ١١ ـ ١٢.

(٢) ألف باء ١/٤٦.

(٣) أضواء على الدراسات اللغوية٩٨.

ولا يمثِّل الأخذ بالمنهج المعياري في العصور المتأخرة بعد عصر الفصاحة عيباً، بل هو مطلب فرضته خصائص لغتنا ،وارتباطها بالقرآن المقدس ،وحضارة الإسلام وآداب العرب[١]، ولا يمكن أن يُعزل تعليم اللغات عن هذه الغايات ويكون مقصوداً لذاته .

المبحث الرابع: الدلالة بين الفردية والعرفية

لا شيء في اللغة للفرد نصيب وافر منه، وميدان واسع يجري الفرد فيه ويتصرف كالدلالة.

وإنَّ كلمة دلالة بكسر الدال وفتحها ،تعود إلى معنى لغوي عام جامع، هو كما يقول ابن فارس: «إبانة الشيء بأمارة تتعلمها»[٢].

وقد وردت مشتقات الكلمة في النصوص العربية، حاملةً معنى الإيماء إلى الشيء والإشارة إليه ولا تبتعد الكلمة في حالها الاصطلاحي عن هذا المعنى، وقد عرِّفت في تراثنا بما يعرَّف به الرمز عمومًا فقال الجرجاني: «هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول»[٣]. وعلى هذا ففي العمل الكلامي دال ومدلول عليه معبَّر عنه- وسمات متصورة في الذهن ،وقد جعله محمد الأنطاكي: أربعة أقسام فقال:

---

(١) انظر خصائص العربية وأثرها في ا لتعليم ضمن أبحاث ودراسات ١٢٣.

(٢) مقاييس اللغة دل ٢/٢٥٩.

(٣) التعريفات ١٣٩.

يشتمل كلّ لغوي -أي كل اتصال لغوي بين اثنين- على أربعة عناصر، هي:

١. الوجدان: وهو ما يجده المتكلم في نفسه من عواطف ،وأفكار، وأحاسيس.

٢. اللفظ: وهو المادة الصوتية المنبعثة من فم المتكلم، في محاولة للتعبير عن وجدانه.

٣. المعنى: وهو الصورة الذهنية المتحصِّلة في ذهن السامع من سماعه اللفظ.

٤. المقصود: وهو الحقيقة الخارجية للصورة الذهنية»[١].

ووجود هذه الأمور عند سماع الكلام ،تجعل تعريف الدلالة بما يُعرّف به الرمز قاصراً غير مجد؛ لأنَّ المدلول هو في الحقيقة ما انبثق في ذهن السامع من تصورات، وسمات عن المدلول عليه.

والميدان الدلالي هو من أول الميادين اللغوية التي عرفتها الثقافة العربية، ويتمثل ذلك في شرح الغريب من الألفاظ الذي وجده الصحابة رضي الله عنهم في نص القرآن الكريم، والحديث الشريف ثم سألوا عن معناه المصطفى صلى الله عليه وسلم، فقد ورد في الحديث أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يقبض العلم ،ويظهر الجهل والفتن، ويكثر الهَرْج، قيل يا رسول الله وما الهَرْج؟ فقال: هكذا بيده فعرفها كأنه يريد القتل»[٢] وفي الحديث أنّ

---

(١) الوجيز في فقه اللغة ٣٦٥.

(٢) صحيح البخاري ٢٨/١ (٨٥).

المصطفى صلى الله عليه وسلم قال: أقيموا صفوفكم لا يتخللكم كأولاد الحَذَف، قيل يا رسول الله، وما أولاد الحَذَف؟ قال: سود جُرد تكون بأرض اليمن»[1].

إنّ هذه البداية المبكرة لتفسير غرائب الألفاظ، هي بداية ظهور الجهود الدلالية عند العرب، ومع هذا فإنّ علم الدلالة لم يستقلَّ بمؤلفات خاصة إلا في العصر الحديث، وقد بُثّت مباحثه مفرقةً بين العلوم ؛لأنّ الميدان الدلالي، ودراسة الدلالة ،ليسا بميدان خاص لأهل تخصص محدد، بل هي ميدان واسع، دخل فيه كثيرون ،يقول د. تمام حسان: «علم الدلالة أو علم المعنى أو علم السيمانتيك فرع من فروع الدراسات التي تناولها بالبحث أنواع من العلماء تختلف موضوعاتهم، كالفلاسفة، واللغويين، وعلماء النفس، والأنثروبولوجيا، والأدباء ،والفنانين والاقتصاديين، وعلماء الدراسات الطبيعية»[2] فالمتزاحمون في هذا الميدان كثر، والسبب في هذا التوارد والتزاحم على بحث المعنى والنظر فيه «أنّ المعنى اللغوي من شأنه أن يشغل المتكلمين جميعاً على اختلاف طبقاتهم، ومستوياتهم الفكرية؛ لأنّ الحياة الاجتماعية تُلجئ كلَّ متكلم إلى النظر في معنى هذه الكلمة، أو تلك ،أو هذا التركيب ،أو ذاك، وهكذا أدلى كل متكلم تقريباً بدلوه في هذه المشكلة

---

(٢) مسند أحمد ٣٠/٥٨٣(١٨٦١٨)

(٣)- مناهج البحث ٢٤٠.

(٤) علم اللغة – د محمود السعران٢٦١.

(٥) أضواء على الدراسات اللغوية٣١٥.

الخطيرة»[1].وهذا الالتقاء بين أصحاب التخصصات في هذا الميدان يمثِّل صعوبة من حيث تقاطع الاهتمامات، وتعدد الأدوار، واختلاف وجهات النظر، يقول د نايف خرما: " وتكمن الصعوبة في أنّ دراسة المعاني ،لم تكن في يوم من الأيام مقصورة على عالم اللغة وحده ،بل هي باتساعها وتشعبها وتعدد أوجهها تكون نقطة التقاطع لعدد كبير من العلوم الإنسانية "(٥) ولا غرابة مع تعدد الدارسين أن تتعدد المناهج الدراسية، وتتداخل الأدوار، ويتعدد الهدف المنشود من الدراسات الدلالية.

إنَّ المنهج الذي ارتضاه المحدثون الآن في الدراسات الدلالية هو بحث كلِّ دال لفظي، والنظر في كل مدلول، ومعالجة الدلالة في وجهيها: الفردي الكلامي، والعرفي النظامي، فازداد الدرس الدلالي صعوبة وتشعباً، يقول د. نايف خرما محدداً الصعوبات التي تقابل الباحث في الدلالة: «أما الصعوبة الثانية التي تواجه الباحث في علم المعاني، فتتعلق بتحديد طبيعة المعنى، أي بما يجب بحثه في إطار نظرية متكاملة من جوانب المعنى المختلفة، هل تتركز الدراسة على دلالة الألفاظ المفردة خارج السياق؟ أم على تحديد دلالة تلك الألفاظ في إطار السياق اللغوي؟ أم على دراسة معاني الجمل؟ أم على هذه المعاني ضمن الإطار اللغوي المحض؟ أم يدخل عنصر المقام أيضًا بالإضافة إلى السياق اللغوي؟

وماذا عن المعنى الاجتماعي للجملة؟ أو المعنى الحضاري؟ إلى آخر هذه الأسئلة التي تشعِّب الموضوع ،بحيث يصبح من غير الممكن حصره»[1].

ولست أقوال مثلما قال د. نايف خرما، بأن الموضوع لا يصعب حصره، بل إنَّ حصره ممكن باستعمال معيار هو –معيار الفردية أو العرفية– النظام أو الكلام.

فالتفريق بين الدلالات التي تحملها الرسالة اللغوية، هو المعيار الصحيح الذي يعطينا الحد الفاصل بين ما هو من اهتمامات اللغوي، وبين ما هو من اهتمامات التخصصات الأخرى، وهذا المعيار هو الذي يظهر في تراثنا اللغوي والنحوي في جميع أنواع الدلالة– الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، وأما المحدثون فإنّهم يدرسون الدلالة بوجه عام ،دون تفريق بين ما هو نظامي لغوي استقرت عليه العادة والأعراف الاجتماعية للناطقين – وهذا يمكن حصره وتحديده وتعيين ملامحه الدلالية– وبين ما هو فردي تستدعيه المقامات والظروف والأحوال والأهداف التي لا تنحصر، ولا يمكن التنبؤ بها، لقد اضطرب القول في منهج دراسة الدلالة عند المحدثين فأدخلوا في اهتمامات علم اللغة تلك الدلالات التي ليست عرفاً ولا نظاماً، بل هي بحسب السياقات، وأهداف المتكلمين ،فاتسعت دائرة علم الدلالة.

لقد حدد ابن جني –رحمه الله– موقع الدلالة اللفظية والصناعية فقال: «باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: اعلم أنّ كلَّ واحد من هذه

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣١٥.

الدلائل معتد مراعى مؤثر، إلا أنّها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن من الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية ،ثم تليها المعنوية... فمنه جميع الأفعال ،ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل، من لفظه وصيغته ومعناه»[1]. ثم يوضح قوة الدلالة الصناعية، وأنّها أقوى من المفهوم العام للجملة، فيقول: وأينما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنّها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ،ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ،فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات»[2].

و هذا النص الذي هو من كلام ابن جني، يتضمن الإشارة إلى الدوال اللفظية التي هي وحدات حمل المعنى وتوجيهه، ويوضح أنّ بينها فرقاً، فما لحق منها بالملفوظ من حيث الضرورة فهو الضروري، وما لحق منها بدلائل الاستدلال العقلي والمنطقي والمفهوم العام فليس كذلك.

إنّ هذا التفريق من لغويي العربية قديماً في أمر الدلالة يوضح بجلاء أنّ لهم منهجاً في دراستها وأنَّ لديهم وعياً بقضاياها وأشكالها المتعددة ،وبما هو من اختصاص اللغوي، وبما هو من ميدان عمل غير اللغوي، والأمر على عكس

---

(١) الخصائص ٣/١٠٠.

(٢) السابق.

هذا عند المحدثين مما جعلها عرضة وهدفاَ لكثير من أصحاب التخصصات ،يقول د. محمود السعران –رحمه الله– «وقد نجم عن اشتراك اللغويين وغير اللغويين من أصحاب العلوم والأفكار المختلفة، أن ظهرت نظريات كثيرة، ومناهج عدة فيما يتعلق بالمعنى من حيث :تحصيله ،وماهيته ،ودراسته»[١].

ولأجل هذا فإننا نرى اختلاف الباحثين في موضوع علم الدلالة، فمنهم من يرى أنّ موضوع علم الدلالة هو الاتصال بين المتكلم والمخاطب[٢]، ومنهم من يرى أن موضوع علم الدلالة هو كلُّ شيء صالح لأن يقوم بدور العلامة والرمز، ويحمل مدلولاً ومعنى[٣].

يقول د. أحمد مختار عمر «إنّ موضوع علم الدلالة هو أيُّ شيء، أو كلُّ شيء يقوم بدور العلامة ،أو الرمز»[٤].

فالوحدة الدلالية، أو العلامة التي تحمل المعنى لا تقف عند الملفوظ، بل تتخطاه إلى كلِّ شيء حمل المعنى ،أو وجهه في حال التخاطب. وفي هذه الحال فإنّ الناظر في الدلالة والباحث فيها لن يقف عند شيء ،بل سيقوم بجميع الأدوار التي يقوم بها كلُّ من يهتمون بالشأن الدلالي من أصحاب التخصصات، وفي هذه الحال لا فرق بين ما هو عرفي اصطلاحي اتفق عليه أبناء الأمة وصار نظاماً، و بين ما هو فردي فرضه الموقف، واستدعته الحال،

---

(١) علم اللغة ٢٦١.

(٢) علم الدلالة٣، مونيكا شقارتي، ترجمة د. سعيد.

(٣) الوجيز في علم الدلالة ١٤.

(٤) علم الدلالة أحمد مختار عمر١١.

والظروف المحيطة بالمتكلم والسامع، فالدلالة الصوتية تأتي عن طريق الأصوات التركيبية، وعن طريق الأصوات فوق التركيبية الأدائية[١]. فالأول عرفي، والثاني فردي.

والنظم وعلم المعاني يدخل في الدلالة النحوية، وإن كان يفارق العرف ، ومبناه على توخي الفرد وإرادته. يقول د. عبد العزيز علام متحدثاً عن علم المعاني: «ما مر بنا من تطوافة سريعة مع الدلالة النحوية للوحدات في داخل الجملة، وما رأينا من إسهام عبد القاهر فيه، يعد جزءاً من الدلالة النحوية التي تشملها دلالة النحو»[٢] لقد انتقل موضوع الدلالة النحوية من دلالة الجملة إلى دلالة النص، وتوخي أغراض المتكلمين به ، وهذا انتقال من العرفي النظامي إلى الفردي ،وخلط بين الدلالة النحوية ،وبين الدلالة البلاغية وغيرها، وهو منهج يغاير ما كان مستقراً عند علماء العربية، وكذا يقول د. أحمد مختار عمر معلقاً على تعريف علم الدلالة: «يستلزم التعريف الأخير أن يكون موضوع علم الدلالة أيُّ شيء، أو كلُّ شيء يقوم بدور العلامة ،أو الرمز ،هذه العلامات أو الرموز قد تكون علامات على الطريق، وقد تكون إشارة باليد، أو إيماءة بالرأس، كما قد تكون كلمات، وجملاً، وبعبارة أخرى قد تكون علامات، أو رموزاً غير لغوية تحمل معنى ،كما قد تكون علامات أو رموزاً لغوية»[٤].

---

(١) ينظر في علم اللغة العام ١٦٧-١٧١.

(٢) السابق

إنّ هذا الكلام ينطلق من عموم موضوع وميدان علم الدلالة ،فيجعل كلَّ عنصر، ودال حمل معنى سواء كان لغوياً، أو غير لغوي ،وسواء كان في اللغة مما وقع عرفاً، أو مما وقع في استعمال الفرد و مقتضيات أسلوبه، ولذلك عاب على مارويواي ربطه علم الدلالة بدلالة الكلمات المفردة[1]، وماريوباي لم يكن يتكلم عن علم الدلالة مطلقاً بل كان يتكلم عن الدلالة اللغوية، وبسبب عدم استحضار المعيار الفاصل في الشأن الدلالي بين ما هو لغوي ،و بين ما هو بلاغي وأدبي بسبب تلك النظرة التي تنظر إلى جميع الدوال على أنها موضوع واحد، وأنها جميعها من عناية اللغوي وقع الاضطراب ،ولذلك فالدلالة الصوتية لا تقف عند حد الدال الصوتي التركيبي بل لها طريق ثان هو «المتمثل في الطريق الثاني من طرق الدلالة الصوتية وهو المسمى بالأداء»[2]. نعم كلها دوال –لكن الأول نظامي عرفي تعارف عليه المجتمع ،ونسب للأمة الناطقة ،والثاني فردي داعية هو سياق الموقف الذي فيه المتكلم والسامع، وهو الذي استدعى لونا خاصا من الأداء، وهكذا يقال في جميع أنواع الدلالة ،فجميعها وهي الدلالة ،الصوتية، والعرفية، والنحوية والمعجمية يمكن أن تكون في إطار النظام ،والعرف، والعادة، ويمكن أن تخرج من خلال الكلام والسياق إلى ما ليس عرفاً ولا عادة ،ولا نظاماً اجتماعيًا، بل هي من خصائص الكلام الفردي شأنها شأن المعاني العامة للنصوص والرسائل اللغوية ، وقد درج كثير من اللغويين على تخصيص الدلالة اللغوية في

---

(١) السابق هامش ص١٢. .

(٢) في علم اللغة ١٧١ .

الملفوظ به ،فتحدثوا فقط عن الدال اللغوي، إذ عرَّفوه بأنه: «الدال، وقوامه، ما يتلفظ به ،وهو أحياناً يكون لفظاً مفرداً، وأحياناً مجموعة من الألفاظ، ركِّب بعضها مع بعض في صورة جمل وعبارات»[١].

ولذلك يجعلون[٢] مكونات الدلالية الأساسية:

١. اللفظ المفرد ،وأنواع أصواته وارتباطه بمعناه.

٢. تولد ألفاظ جديدة من الأصل الواحد ،وارتباطها بمعانيها.

٣. صلة الكلمة بغيرها في العبارات والتراكيب ،وهذه المكونات هي التي يقرها العرف الاجتماعي وتحدد دلالتها بمقتضاه بمنأى عن أغراض الناطقين، وخصائصهم الفردية، ودواعي القول بينهم، يقول د. إبراهيم أنيس رحمه الله متحدثاً عن الدلالة الاجتماعية المعجمية: «تلك هي الدلالات المتعددة التي يمكن أن تستفاد من النص المنطوق به، أما تلك الدلالات الأخرى التي تستمد من الظروف والملابسات ،أو ما يسمى أحياناً بسياق الكلام فمتشعبة متعددة»[٣].

إنَّ هذا التشعب والاستعصاء على التحديد ،والوصف ،و عدم القدرة على التنبؤ بما يطرأ على الدلالة عندما يتداول المتكلم والسامع الألفاظ، والجمل، هو الذي جعل اللغويين يعدون الدلالة الاجتماعية العرفية موضوع المعجم وهدفه يقول د. إبراهيم أنيس: «ويُعنى اللغوي عادة بالتعرف على

---

(١) علم اللغة بين القديم والحديث ١٩١.

(٢) السابق، علم الدلالة، د. هلال ٢٢.

(٣) دلالة الألفاظ ٥١.

الدور الذي تقوم به العبارة المنطوقة، أو تلك الأصوات اللغوية التي تصدر من الفم ،وتتلقفها الأذن»[1] ويقول في موضع آخر: «وهذا القدْر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه، ويسميه بالدلالة المركزية... وأقصى ما يطمع فيه اللغوي هو أن يجعل تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان الناس[2].

إنَّ الدلالة المركزية التي هي موضوع الدلالة الأساسي وهي ميدان عمل اللغوي تتسم بالآتي:

١. أنّها قدْر مشترك في أذهان الناطقين باللغة في معجمهم الذهني أو المدون.

٢. أنّها يمكن أن توصف ،وتحدد ملامحها التكوينية.

٣. أنّ وظيفة السياق هو أن يستدعيها محدداً ومعيناً، عند تعددها إن كانت مما دخل في إطار المشترك اللفظي.

٤. أنّ قسمة الألفاظ بحسب المعاني تبايناً ،وترادفاً، واشتراكاً، وتضاداً ،مبنية عليها ومرتكزة على ملامحها.

وأما الدلالات الأخرى فليس الأمر فيها على هذا ؛لأنها خاضعة لإرادة الأفراد ،وأحوال الناطق، وظروف الكلام، ومسبباته،

والتزام المعاجم اللغوية بما هو عرفي هو مما يدلِّل بوضوح على المنهج اللغوي وصرامته لدي لغويي العربية القدماء، فلا يوجد في المعجم شيء من

---

(١) السابق ٥٤.

(٢) السابق ١٠٧.

هذه الدلالات التي منشؤها تصرّف الفرد في اللغة، إلا ما دخل عند توظيف النصوص في المعجم، وعند إدراج غريب القرآن، وغريب الحديث في المعاجم العربية، ولذلك فالباحث يجد أنواعاً أخرى من الدلالات ،وقد كان إيرادها لكونها سبباً من أسباب الغرابة، فالمعنى المجازي ،أو السياقي ،أو وجه الكلام ومعناه العام ،أحد أنواع الدلالات في كتب الغريب، ومن ثم ظهرت في المعجم(١) عند إدخال مادة الغريب من القرآن والحديث في المعجم، وقد كان ظهور هذه الدلالات عَرَضاً لا قصْداً واستهدافاً، إنني لا أزعم أنّ هذا المنهج قد استمر عند القدماء أو في العصر الحديث عند جميع اللغويين، بل منهم من تلمّس الفروق من خلال الأسلوب القرآني، وتفضيله استعمال كلمة على كلمة في حال ،يقول الجاحظ: وقد يستحسن الناس ألفاظاً ويستعملونها، وغيرها أحق بذلك منها، ألا ترى أنّ الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع ،إلا في موضع العقاب ،أو في موضع الفقر المدقع، والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب ، ويذكرون الجوع ، في حال القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر ؛لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث»(٢).

وما قرره الجاحظ –رحمه الله– من فرق استناداً إلى الاختيار القرآني لا أرى فيه حجة، لأنّ هذه الفروق قد استدعتها ظلال الاستعمال والتغليب في

(١) انظر توظيف النصوص في المعجم العربي وأثره ٣٥٩، والدراسات اللغوية عند ابن الأثير ١٦٦، الغرابة عند أبي عبيد٨٥.

(٢) البيان والتبيين ٤١/١.

النص الكريم، أما في سائر كلام العرب فالمطر والغيث سواء، ففي حديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم- ورد الغيث، والمطر، فقال عليه الصلاة والسلام: «مطرنا بفضل الله ورحمته»[١].

وقال عليه الصلاة والسلام :"مَثل ما بعثني الله به من الهُدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا»[٢].

وقد أولع بعض المفسرين برصد فروق بين الألفاظ ،منطلقين من دلالات استدعاها الأسلوب القرآني، فالتمسوا دلالات جعلوها تنقض ما تقرَّر من ترادف بعض الألفاظ، وقد أعجب بهذا بعض اللغويين في العصر الحديث يقول: أ. د. ممدوح إبراهيم: «يتضح لنا أن هناك ألفاظاً قال بعض العلماء بترادفها ،وبتأمل مواضع ورودها في القرآن الكريم يتضح أنّ لكل منها خاصية معنوية تختلف عن أختها ،وإنْ اتحدت القصة إلا أنّ السياق مختلف»[٣].

وهذا الرأي هو ما ارتضاه د. عبد الكريم جبل حين جعل من شروط القول بالترادف اعتبار الدلالة الهامشية فقال: «الاتحاد التام في الدلالات المركزية والدلالات الهامشية»[٤]، ولا أدري كيف تكون الدلالة الأسلوبية و الهامشية معياراً للقول بنفي الترادف !!،إذ هي عائدة للأفراد وتجاربهم في

---

(١) صحيح البخاري ١٦٩/١ (٨٤٦).

(٢) السابق ٢٧/١ (٧٩).

(٣) دراسات دلالية ٩٩٤/٢.

(٤) في علم الدلالة ٣٦.

(٢) دلالة الألفاظ ١٠٧.

(٣) في اللهجات العربية ١٨٠.

الحياة واختياراتهم الأسلوبية ، وأما الترادف فبابه العرف والاتفاق العام في الاستعمال، يقول د إبراهيم أنيس رحمه الله :أما الدلالة الهامشية فهي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم في الحياة وأمزجتهم وتركيبهم وما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم "[٢].

ولو تحرى هؤلاء الباحثون في المسألة لاتضح لهم أنّ اختلاف الأسلوب وما ينبني عليه من دلالات، وأن تجارب الأفراد وظروف حياتهم وما تمليه وتستدعيه من معان، هي أمور فردية لا يمكن الاحتكام إليها في تقرير الدلالات اللغوية خاصة، ووصف الأنظمة اللغوية عامة، فالأسلوب الفردي تظهر فيه من الملامح اللغوية الدلالية ما لا يصح جعله عرفاً يحكم به على اللغة أجمع، يقول د. إبراهيم أنيس: «لا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين يلتمسون في كل لفظ من ألفاظه شيئاً لا يرونه في نظرائه من الألفاظ الأخرى»[٣].

الخاتمة

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كلّ نعمة، وفي نهاية هذا البحث الذي استعرضت فيه أقوال كثير من المحدثين الذين قوموا مناهج القدماء في وصف اللغة وتقعيدها، مبتغيا الوصول إلى ما يمكن ترجيحه من تلك الأقوال وما يمكن رده ، محتكما في الحكم على تلك الأقوال والتقارير ، إلى ما يمكن أن يكون معياراً صالحا وازناً من المعايير التي قررها بعض اللغويين في علم اللغة الحديث، وما يمكن أن يعد مقياساً يستأنس به للحكم على المنهج الذي درست به العربية، و يستدل به على سلامة وصف أنظمتها، وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

١- أنّ النصوص التي تتحدث عن مناهج اللغويين والنحاة في تراثنا قليلة ومتناثرة، ورغم هذا فلا يمكن أن يكون ذلك النتاج الذي يلفت الأنظار جودة وتنظيماً وتنظيراً ومصطلحاً وحدّاً في تراثنا اللغوي دون منهجية دقيقة كانت تراعى، وإنْ لم توصف.

٢- الذين قوموا مناهج القدماء من المحدثين ،لم يراعوا خصائص العربية، ولم يطبقوا مقتضى معايير علم اللغة الحديث في دراسة اللغات، وإنّما صدروا عن انطباعات وتصورات ذاتية,

٣- الدراسات اللغوية العربية بدأت وصفية، وتجنب الأخذ المباشر من بعض القبائل لا يناقض ذاك ؛ لأنّه من اشتراطات المنهج الوصفي الذي لا يؤخذ به إلا عند عدم تغير المستوى اللغوي.

٤- تطبيق المنهج المعياري في العربية جاء بعد مرحلة الوصف لأجل خصائص العربية، وهو ارتباطها بنصوص مقدسة جعلت المستوى اللغوي لتلك النصوص هو المعيار.

٥- أخطا كثير من الباحثين في فهم نص أبي نصر الفارابي وحرفوه عن مفهومه فاضطربت أحكامهم على منهج اللغويين والنحاة.

٦- كان منهج اللغويين والنحاة في توظيف الكلام لوصف النظام اللغوي دقيقا ومنضبطا، فقد أدركوا أن من الكلام ما هو فردي لا يمثل إلا أسلوب المتكلم به، ويمكن أن ينحرف فيه عن المألوف فيأتي بجديد إبداعا، أو يأتي فيه بلحن يخالف المألوف في بيئته ومجتمعه.

٧- اعتمد اللغويون والنحاة في استنباط القواعد، ووصف الأصوات، وتحديد الدلالات، على ما هو عام شائع يمثل العرف والنظام.

٨- ليس تعدد القول دوما يستدعي عند الوصف تعدد الأنظمة، فالأنظمة تبنى عند الوصف على الكثير الشائع.

٩- تفضيل نص على نص في اعتماده ممثلاً للنظام اللغوي وجعله دليلاً عليه لا بد فيه من داع خارجي وهو كثرة النظير وشيوع الأسلوب أو قلته.

١٠- ١١ تغير الكلام وحدوث مستويين لغويين عند بعض القبائل العربية هو الداعي إلى تجنب الأخذ المباشر منها، واشتراط عدم التغير عند وصف النظام هو اشتراط المنهج الوصفي .

١١- فهم نص الفارابي عند كثير من الدارسين على غير وجهه، وتوجيهه إلى غير مقتضاه جعل تقويمهم للمنهج اللغوي والنحوي خاطئا.

١٢- إدراك اللغويين والنحاة العرب للفرق في الدلالة بين ما هو عرفي وبين ما هو فردي، دليل على سلامة المنهج ودقة التصور.

١٣- توسع المحدثين في التقويم والنقد دون الاسترشاد بمعايير منهجية، جعل تقويمهم للمنهج اللغوي والنحوي أقرب للوصف الإنشائي منه للوصف العلمي، وسعة هذا الميدان وكثرة القول فيه تتطلب دراسات كثيرة.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

المصاردر والمراجع:

١. الاحتجاج اللغوي بين التنظير والتطبيق د عاطف فضل محمد خليل- مجلة اللغة العربية – العد ١٨- المجلس الأعلى للثقافة بالجزائر.

٢. الاستشهاد والاحتجاج باللغة د محمد عيد ط ٣.

٣. أصول التفكير النحوي د علي أبو المكارم ط١ – دار غريب- القاهرة.

٤. أضواء على الدراسات اللغوية د نايف خرما ط٢-١٣٩٨-١٩٧٨-سلسلة عالم المعرفة.

٥. الإغراب في جدل الأعراب – أبو البركات بن الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني ط٢- دار الفكر.

٦. ألف باء لابن البلوي- عالم الكتب –بيروت.

٧. البحث اللغوي عند العرب د أحمد مختار عمر ط ٨٢٠٠٣- عالم الكتب.

٨. البيان والتبيين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي - القاهرة.

٩. تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر) تحقيق خليل شحادة ط٢ ١٤٠٨-١٩٨٨

١٠. التعريفات للجرجاني –مكتبة لبنان – ط ١ .

١١. تقويم الفكر النحوي د علي أبو المكارم – دار غريب – القاهرة.

١٢. تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة –أبو منصور الجواليقي- تحقيق عز الدين التنوخي- مجمع اللغة بدمشق.

١٣. توظيف النصوص في المعجم العربي د سعود آل حسين – مجلة الدراسات اللغوية –مركز الملك فيصل – الرياض.

١٤. الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار –دار الكتاب العربي-بيروت.

١٥. خصائص العربية وأثرها في التعليم – د سعود آل حسين – ضمن أبحاث ودراسات – مجمع الملك سلمان – الرياض.

١٦. الحروف لأبي نصر الفارابي تحقيق محسن مهدي - دار المشرق- بيروت.

١٧. الخلاف بين النحويين –د السيد رزق الطويل- المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة- ١٤٠٥هت -١٩٨٥م.

١٨. دراسات دلالية –د ممدوح إبراهيم– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمي– الرياض.
١٩. الدراسات اللغوية عند ابن الأثير – د سعود آل حسين – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – سلسلة الرسائل الجامعية –١٤٤٢هـ –٢٠٢١م.
٢٠. دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني– تحقيق ياسين الايوبي–ط١– المكتبة العصرية.
٢١. دلالة الألفاظ – د إبراهيم أنيس–ط٧ –١٩٨٦م– دار المعارف.
٢٢. رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية – د عباس حسن – مطبعة العالم العربي – ١٣٧١هـ – ١٩٥٠.
٢٣. رواية اللغة والاحتجاج بها – د محمد عيد – عالم الكتب –ط١–١٩٨٨م.
٢٤. الصاحبي –أحمد بن فارس –ط١–١٤١٨هـ –١٩٩٧م.
٢٥. صحيح البخاري – تحقيق –محمد زهير الناصر – ط١–١٤٢٢هـ– دار طوق النجاة.
٢٦. الظواهر اللهجية في لغة ربيعة –د يوسف فجال– المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها – ١٠–١–١٤٣٥هـ..
٢٧. علم الدلالة – أحمد مختار عمر– ط١–١٤٠٢هـ –١٩٨٢م– دار العروبة.
٢٨. علم الدلالة – جينيت شون، مونيكا شفارتس –ترجمة – د سعيد بحيري– مكتبة زهراء الشرق.
٢٩. علم الدلالة اللغوية – د عبد الغفار هلال – ط١–٢٠٠٠م–جامعة الأزهر.
٣٠. علم اللغة– دي سوسير – ترجمة يوئيل يوسف عزيز – دار آفاق عربية– ١٩٨٥م– بغداد
٣١. علم اللغة – د محمود السعران– دار الفكر– ط٢– ١٩٩٧م– القاهرة.
٣٢. علم اللغة بين القديم والحديث – د عبد الغفار هلال –مكتبة وهبة –٢٠٠٢م
٣٣. العين للخليل بن أحمد –تحقيق د مهدي المخزومي وزميله– دار الرشيد–١٩٨٢م
٣٤. الغرابة في الحديث النبوي عند ابي عبيد – د عبد الفتاح البركاوي – ط١– مطبعة حسان – مصر –١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

٣٥. الفاضل للمبرد – تحقيق : عبد العزيز الميمني–ط١–١٣٧٥هـ– ١٩٥٦م– مطبعة دار الكتب المصرية.
٣٦. في علم الدلالة – د عبد الكريم جبل – دار المعرفة الجامعية –١٩٧٩م.
٣٧. في علم اللغة العام – د عبد العزيز علام –ط١–دار كنوز المعرفة –١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.
٣٨. في اللهجات العربية –د إبراهيم أنيس–ط٦–١٩٨٤م– الأنجلو المصرية.
٣٩. في نحو اللغة وتراكيبها – د خليل عمايرة ط١–١٤٠٤هـ–١٩٨٤م– عالم المعرفة – جدة.
٤٠. الكتاب – سيبويه – تحقيق عبد السلام هارون –ط٣–مكتبة الأنجلو المصرية – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٤١. الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي تحقيق السورقي و زميله – المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
٤٢. المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب – وقائع ندوة جامعة ليون– تنسيق د حسن حمزة وزميله– دار ومكتبة الهلال –بيروت ٢٠١٠م.
٤٣. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر– ابن الأثير –تحقيق أحمد الحوفي وطبانة– دار نهضة مصر.
٤٤.
٤٥. المدارس النحوية أسطورة وواقع – د إبراهيم السامرائي –ص١ –١٩٨٧م– دار الفكر .
٤٦. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة – د مهدي المخزومي – دار المعرفة – مصر – ١٩٥٥م.
٤٧. مرويات نحاة الكوفة – د إبراهيم المطرودي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط١– سلسلة الرسائل الجامعية.
٤٨. المزهر –السيوطي– تحقيق محمد جاد المولى ورفيقيه–دار الفكر.
٤٩. المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي – د خليل عمايرة – دار وائل للنشر والتوزيع– عمان – الأردن –ط١–٢٠٠٤م.

٥٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل- تحقيق شعيب الأرنؤوط – ط ١-١٤٢١هـ- ٢٠٠١م- مؤسسة الرسالة.
٥١. معاني القرآن للفراء- تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار –ط١-١٣٧٤هـ- ١٩٥٥- دار الكتب المصرية.
٥٢. مغني اللبيب – ابن هشام الانصاري- تحقيق د مازن المبارك-دار الفكر –دمشق – ط٦-١٩٨٥م.
٥٣. مقاييس اللغة –أحمد بن فارس- تحقيق عبد السلام هارون –دار الكتب العلمية – بيروت.
٥٤. من أسرار اللغة – د إبراهيم أنيس ط٧-١٩٨٥- مكتبة الأنجلو المصرية.
٥٥. من تاريخ النحو - سعيد الأفغاني – مكتبة الفلاح- الكويت –١٤٠٠هـ١٩٨٠ م.
٥٦. مناهج البحث اللغوي – د تمام حسان – دار النهضة العربية -١٩٦٣- القاهرة.
٥٧. مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة – د نعمة رحيم العزاوي- المجمع العلمي – ٢٠٠١م.
٥٨. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث –د علي زوين- ط١-بغداد- ١٩٨٦م.
٥٩. المنهج المعياري وأثره في الدراسات النحوية- ريهان عبد المحسن محمد منصور – المجلة العلمية لكلية الآداب – جامعة أسيوط.
٦٠. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه – نوزاد حسن أحمد – جامعة قار يونس – بنغازي- ١٩٩٦م.
٦١. النحو والنحاة المدارس والخصائص-خضر حمود –عالم الكتب-بيروت -١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م
٦٢. الوجيز في فقه اللغة- محمد الأنطاكي- ط٣-مكتبة دار الشرق –بيروت.

Reference:

- alahtjaj allghwy byn altnzyr walttbyq d 'eatf fdl mhmd khlyl- mjlh allghh al'erbyh – al'ed 18- almjls ala'ela llthqafh baljza'er.
- alastshhad walahtjaj ballghh d mhmd 'eyd t 3.
- aswl altfkyr alnhwy d 'ely abw almkarm t1 – dar ghryb-alqahrh.
- adwa' 'ela aldrasat allghwyh d nayf khrma t2-1398-1978-slslh 'ealm alm'erfh.
- aleghrab fy jdl ala'erab – abw albrkat bn alanbary thqyq s'eyd alafghany t2- dar alfkr.
- alf ba' labn alblwy- 'ealm alktb –byrwt.
- albhth allghwy 'end al'erb d ahmd mkhtar 'emr t 82003-'ealm alktb.
- albyan waltbyyn lljahz thqyq 'ebd alslam harwn – mktbh alkhanjy - alqahrh.
- tarykh abn khldwn (dywan almbtda walkhbr) thqyq khlyl shhadh t2 1408-1988
- alt'eryfat lljrjany –mktbh lbnan – t 1.
- tqwym alfkr alnhwy d 'ely abw almkarm – dar ghryb – alqahrh.
- tkmlh eslah ma tghlt fyh al'eamh –abw mnswr aljwalyqy-thqyq 'ez aldyn altnwkhy- mjm'e allghh bdmshq.
- twzyf alnsws fy alm'ejm al'erby d s'ewd al hsyn – mjlh aldrasat allghwyh –mrkz almlk fysl – alryad.
- alkhsa'es labn jny thqyq mhmd 'ely alnjar –dar alktab al'erby-byrwt.

- khsa'es al'erbyh wathrha fy alt'elym – d s'ewd al hsyn – dmn abhath wdrasat – mjm'e almlk slman – alryad.
- alhrwf laby nsr alfaraby thqyq mhsn mhdy - dar almshrq-byrwt.
- alkhlaf byn alnhwyyn –d alsyd rzq altwyl- almktbh alfyslyh – mkh almkrmh- 1405ht -1985m.
- drasat dlalyh –d mmdwh ebrahym- jam'eh alemam mhmd bn s'ewd aleslamyh – 'emadh albhth al'elmy- alryad.
- aldrasat allghwyh 'end abn alathyr – d s'ewd al hsyn – mtbw'eat jam'eh alemam mhmd bn s'ewd aleslamyh – alryad – slslh alrsa'el aljam'eyh -1442h -2021m.
- dla'el ale'ejaz – 'ebd alqahr aljrjany- thqyq yasyn alaywby-t1- almktbh al'esryh.
- dlalh alalfaz – d ebrahym anys-t7 -1986m- dar alm'earf.
- ray fy b'ed alaswl allghwyh walnhwyh – d 'ebas hsn – mtb'eh al'ealm al'erby -1371h - 1950.
- rwayh allghh walahtjaj bha – d mhmd 'eyd – 'ealm alktb – t1-1988m.
- alsahby –ahmd bn fars –t1-1418h -1997m.
- shyh albkhary – thqyq –mhmd zhyr alnasr – t1-1422h- dar twq alnjah.
- alzwahr allhjyh fy lghh rby'eh –d ywsf fjal- almjlh alardnyh fy allghh al'erbyh wadabha -10-1-1435h..
- 'elm aldlalh – ahmd mkhtar 'emr- t1-1402h -1982m- dar al'erwbh.
- 'elm aldlalh – jynyt shwn, mwnyka shfarts –trjmh – d s'eyd bhyry- mktbh zhra' alshrq.

- 'elm aldlalh allghwyh – d 'ebd alghfar hlal – t1-2000m- jam'eh alazhr.
- 'elm allghh- dy swsyr – trjmh yw'eyl ywsf 'ezyz – dar afaq 'erbyh- 1985m- bghdad
- 'elm allghh – d mhmwd als'eran- dar alfkr- t2- 1997m- alqahrh.
- 'elm allghh byn alqdym walhdyth - d 'ebd alghfar hlal – mktbh whbh -2002m
- al'eyn llkhlyl bn ahmd –thqyq d mhdy almkhzwmy wzmylh- dar alrshyd-1982m
- alghrabh fy alhdyth alnbwy 'end aby 'ebyd – d 'ebd alftah albrkawy - t1- mtb'eh hsan – msr -1407h- 1987m.
- alfadl llmbrd – thqyq : 'ebd al'ezyz almymny-t1-1375h-1956m- mtb'eh dar alktb almsryh.
- fy 'elm aldlalh – d 'ebd alkrym jbl – dar alm'erfh aljam'eyh - 1979m.
- fy 'elm allghh al'eam – d 'ebd al'ezyz 'elam –t1-dar knwz alm'erfh –1425h -2004m.
- fy allhjat al'erbyh –d ebrahym anys-t6-1984m- alanjlw almsryh.
- fy nhw allghh wtrakybha – d khlyl 'emayrh t1-1404h-1984m- 'ealm alm'erfh – jdh.
- alktab – sybwyh - thqyq 'ebd alslam harwn –t3-mktbh alanjlw almsryh -1408h - 1988m.
- alkfayh fy 'elm alrwayh llkhtyb albghdady thqyq alswrqy w zmylh – almktbh al'elmyh – almdynh almnwrh.

- almthal walshahd fy ktb alnhwyyn walm'ejmyyn al'erb – wqa'e'e ndwh jam'eh lywn- tnsyq d hsn hmzh wzmylh- dar wmktbh alhlal –byrwt 2010m.
- almthl alsa'er fy adb alkatb walsha'er- abn alathyr -thqyq ahmd alhwfy wtbanh- dar nhdh msr.
- almdars alnhwyh astwrh wwaq'e – d ebrahym alsamra'ey – s1 -1987m- dar alfkr.
- mdrsh alkwfh wmnhjha fy drash allghh – d mhdy almkhzwmy – dar alm'erfh – msr – 1955m.
- mrwyat nhah alkwfh – d ebrahym almtrwdy - jam'eh alemam mhmd bn s'ewd aleslamyh –t1- slslh alrsa'el aljam'eyh.
- almzhr –alsywty- thqyq mhmd jad almwla wrfyqyh-dar alfkr.
- almsafh byn altnzyr alnhwy walttbyq allghwy – d khlyl 'emayrh – dar wa'el llnshr waltwzy'e- 'eman – alardn –t1- 2004m.
- msnd alemam ahmd bn hnbl- thqyq sh'eyb alarn'ewt – t 1- 1421h- 2001m- m'essh alrsalh.
- m'eany alqran llfra'- thqyq ahmd njaty wmhmd 'ely alnjar – t1-1374h- 1955-dar alktb almsryh.
- mghny allbyb – abn hsham alansary- thqyq d mazn almbark-dar alfkr –dmshq –t6-1985m.
- mqayys allghh –ahmd bn fars- thqyq 'ebd alslam harwn – dar alktb al'elmyh –byrwt.
- mn asrar allghh – d ebrahym anys t7-1985- mktbh alanjlw almsryh.

- mn tarykh alnhw - s'eyd alafghany – mktbh alflah- alkwyt – 1400h1980 m.
- mnahj albhth allghwy – d tmam hsan – dar alnhdh al'erbyh - 1963- alqahrh.
- mnahj albhth allghwy byn altrath walm'easrh – d n'emh rhym al'ezawy- almjm'e al'elmy – 2001m.
- mnhj albhth allghwy byn altrath w'elm allghh alhdyth –d 'ely zwyn- t1-bghdad-1986m.
- almnhj alm'eyary wathrh fy aldrasat alnhwyh- ryhan 'ebd almhsn mhmd mnswr – almjlh al'elmyh lklyh aladab – jam'eh asywt.
- almnhj alwsfy fy ktab sybwyh – nwzad hsn ahmd – jam'eh qar ywns – bnghazy- 1996m.
- alnhw walnhah almdars walkhsa'es-khdr hmwd –'ealm alktb-byrwt -1423h-2003m
- alwjyz fy fqh allghh- mhmd alantaky- t3-mktbh dar alshrq – byrwt.